الدور الاقتصادي للوقف وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030

أ.م.د. رفعت فتحي متولي يوسف
أستاذ الاقتصاد المساعد ــ قسم إدارة الأعمال ــ جامعة شقراء ــ المملكة العربية

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
http://doi.org/10.31272/JAE.44.2021.128.7

تأريخ أستلام البحث : 2021/4/4 **مقبول للنشر بتأريخ : 2021/4/12**

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الاقتصادي للوقف وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030، نظراً لأن الوقف يعد أحد الروافد الهامة التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، كماأن واقع الأوقاف في المملكة العربية السعودية يدعم قدرتها على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي حيث يتماشى هذا الإسلوب مع طبيعة هذه النوعية من الدراسات، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الوقف له أثار إيجابية مؤثر وفعالة في شتئ مجالات الحياة الاقتصادية، وأن الوقف له دور هام وفعال في تحقيق التنمية المستدامة، وأن الوقف في المملكة العربية السعودية يعد ثروة اقتصادية كبيرة نظراً لأن حجم الأوقاف في المملكة يعد من أضخم الأوقاف بالعالم الإسلامي، وأن رؤية المملكة2030 تستهدف إستعادة دور الأوقاف الريادي في تحقيق التنمية المستدامة، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: يجب العمل على تطوير التشريعات والأنظمة الخاصة بتنظيم نشاط قطاع الأوقاف بالمملكة مما يساعد في تطويرها وتنميتها وتشجع قيام أوقاف جديدة لتتمكن من تحقيق التنمية المستدامة، كذلك العمل على بناء قاعدة بيانات إحصائية عن الأوقاف في المملكة، ونشر التقارير الإحصائية، والمؤشرات الاقتصادية الدورية عن قطاع الأوقاف، وتسهيل الوصول لتلك البيانات والإحصائيات للباحثين والمهتمين بهذا القطاع، كذلك العمل على تأسيس الشركات التخصصية في إدارة الأوقاف ليتم إدارة الأوقاف بطرق إحترافية تمكن الأوقاف من القيام بالدور المنوط بها في كافة المجالات وفي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة 2030.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة ـ رؤية المملكة 2030 ــ المملكة العربية السعودية ــ الوقف.

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 128 / حزيران / 2021
الصفحات : 119-145

المقدمة

يعتبر الوقف نموذجاً متجدداً ومساهماً فعالاً عبر العهود الماضية من خلال دوره الكبير عبر التاريخ في البناء الحضاري والتنموي للدول، وتلبية حاجات المجتمع المتنوعة، فقد مثّل الوقف في التاريخ الإسلامي أحد أهم الموارد الاقتصادية ومن ثم يمكن اعتبار الوقف من أهم المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية التي ساهمت على مر العصور و الأقطار في بناء الحضارة الإنسانية و الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية.
فقد عاشت الأمة الإسلامية قرونا سابقة لديها الدخل الكبير والموازنات المالية الكافية دائما بسبب الوقف، حيث أثبتت التجربة العملية أن الوقف أحد الأسس المهمة للنهضة الاسلامية الشاملة وأنه بنيان متين للتضامن الاجتماعي فى المجتمع المسلم ، لذلك يعتبر الوقف مصطلح اسلامي يعبر عن نوع خاص من التصدق والتبرع على سبيل الخير والاحسان ، فيطلق على الصدقات والتبرعات التي يكون لها بقاء واستمرار بحيث ينتفع بها الناس على مر السنين والأجيال. ولعل من أيسر التعابير التي استخدمها الفقهاء في تحديد الوقف أو الحبس ما ذكره ابن قدامة من أن (تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة) وهو تعبير مستوحى من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله لعمر بن الخطاب رضى الله عنه(أحبس أصلها وسبل ثمرها)
وفي ظل الأوضاع التي تمر بها بعض الدول الإسلامية في وقتنا الحاضر، فقد تجدد الاهتمام بالوقف من خلال البحث والتفكير حول نظامه ومؤسساته وأحكامه بحثاً عن أفضل الطرق لتطويرأعماله ومضاعفة الاستفادة من خيراته.
لذلك فقد سعت العديد من الدول الاسلامية ومن بينها المملكة العربية السعودية لتوثق تاريخ الوقف لديها وأن تنشئ مؤسسات وقفية اقتصادية متعددة من خلال اهتمام الدولة المستمر بمجالات الوقف المختلفة.
وبرزت مظاهر رعاية المملكة العربية السعودية للوقف وعنايتها به في مجالات متعددة من أهمها تنظيم شئون الوقف والإشراف عليه، حيث تم إنشاء مجلس الأوقاف الأعلى عام 1386هـ ليكون مشرفاً على جميع الأوقاف العامة بالمملكة، وأستمر إهتمام بالمملكة بالأوقاف لقناعتها بدورها البارز والفعال في دعم التنمية الاقتصادية والإجتماعية، فانشئت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد عام 1414هـ لتكون وزارة مستقلة تهتم بالأوقاف، ثم بعد ذلك وفي عام 1437هـ تم إعتماد نظام الهيئة العامة للأوقاف الذي يعتبر جهازاً مستقلاً له صفة إعتبارية ذات مهام محددة، وقد تم فصلها عن وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد التي كانت تتبع لها في السابق.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال أن الوقف كمؤسسة خيرية قامت بدور فعال طيلة عقود منصرمة في المجتمعات الاسلامية واقامت مشاريع تنموية متعددة دعمت ووفرت للمجتمع الاسلامي الكثيرمن الموارد والخيرات المتعددة، كما أن الوقف قام بدورهام ومؤثرفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كذلك دوره في دعم الموازنة العامة للعديد من الدول الاسلامية، ونتيجة لهذا الدورالفعال فقد زاد أهتمام بعض الدول الإسلامية في عصرنا الحالي إلى هذا الدور الهام للوقف في الحياة العامة وفي تنمية المجتمعات ومعالجة المشاكلات التي تواجهها، فأخذت الكثير من المؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية في تبني بعض المشاريع الوقفية.
بالاضافة لذلك فإن مفهوم استثمارالوقف أصبح من المفاهيم الاقتصادية التي أخذت في الإنتشار في المجتمعات الإسلامية، حيث وجد إهتماماً كبيراً من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي والمتخصصين بشؤون الأوقاف، ويتميزالوقف بأنه أصل استثماري مستديم يتحقق من خلاله مفهوم التنمية المستدامة من خلال صفة الدوام التي أهم مايتميز بها الوقف، بالاضافة لكون الوقف يمثل دعامة اقتصادية للفقراء والأيتام والمحتاجين.
وقد برزت الأوقاف كمورد هام وفعال يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تهدف إليها المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030م، حيث تعتبر الأوقاف مصدراً اقتصادياً يهدف إلى توليد دخل مستمر ومستديم. خاصاً وأن حجم الأوقاف في المملكة العربية السعودية يعد الأكبر في العالم الإسلامي.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تعزيز الدور الاقتصادي للوقف للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030، نظراً لأن الوقف يعد أحد الروافد الهامة التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، كماأن واقع الأوقاف في المملكة العربية السعودية يدعم قدرتها على المساهمة

في تحقيق التنمية المستدامة، وعليه سيتم في هذه الدراسة التطرق إلى مايلي:
ـ التعرف على مفهوم الوقف وأركانه وأنواعه وخصائصه وأهميته، ودوره في المجالات الاقتصادية.
ـ التعرف على مفهوم التنمية المستدامة، وأهدافها، وابعادها.
ـ التطرق للتطبيقات المعاصرة للوقف في بعض الدول.
ـ التعرف على أهمية كلا من الوقف والتنمية المستدامة في رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.
ـ التعرف على واقع الوقف في المملكة العربية السعودية ـ وتعزيز دوره الاقتصادي للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030.

فروض البحث

تقوم الدراسة على فرضية أن الوقف يساهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال استقطابه للأموال وفق نظم التبرع والقرض الحسن لإنشاء المشاريع الإنتاجية والخدمية المدرة للدخل وفق أوعية مختلفة تشمل الصناديق والشركات الوقفية وغيرها من الأوعية الوقفية، كماأن للوقف أثار إيجابية كبيرة على الاقتصاد، وذلك بإسهامه في تكوين رأس المال البشري وتنميته، وكذلك في المساعدة في تأسيس البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي وإتاحة الفرص لتشغيل العمالة والتقليل من البطالة، والمساهمة في زيادة الحراك التجاري للمجتمع. بالإضافة لقيامه بدور هام في توزيع الثروات والدخول، ممايجعله قادر على بناء الاقتصاد التضامني الإجتماعي، وذلك من خلال المساهمات المالية والمنشآت الاقتصادية والمرافق العامة التي يوقفونها الأفراد داخل المجتمع للمصالح العامة والخاصة.
كذلك فإنه يمكن للوقف في المملكة العربية السعودية أن يكون له دور في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد، إعتماداً على أن الوقف هو مصدر اقتصادي يهدف إلى توليد دخل مستمر. لذلك فإن قطاع الأوقاف يعد من القطاعات الهامة التي يمكن أن يكون لها دور هام وفعال في تحقيق التنمية المستدامة المستهدفه وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، كماأن من أهداف رؤية المملكة 2030 رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من 1 % إلى 5 %، ويعتبر الوقف هو الركيزه الأساسية لهذا القطاع غير الربحي.
وبناء على ما سبق فإن السؤال الأساسي للدراسة يتمثل فيمايلي:
ـ مامدى إسهام الوقف في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030؟

منهج البحث

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الإسلوب الوصفي التحليلي،حيث يتماشى هذا الإسلوب مع طبيعة هذه الدراسة من خلال تناول الجوانب النظرية للدراسة، بالإضافة لإستعراض وتحليل واقع الوقف في المملكة العربية السعودية من خلال البيانات والاحصائيات عن الأوقاف في المملكة العربية السعودية وهى قليلة جداً نتيجة لعدم وجود قاعدة بيانات يمكن الرجوع إليها، ولتطبيق الأسلوب الوصفي التحليلي كمنهج لهذه للدراسة فقد تم اللجوء إلى مجموعة من مصادر البيانات من بينها الكتب،والمجلات العلمية، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية لجهات رسمية للحصول على البيانات والاحصائيات
اللازمة لهذه الدراسة.

الدراسات السابقة

1/ دراسة (بونقاب، وسي ناصر، 2020م) بعنوان: الوقف الإسلامي ودوره في التنمية المحلية المستدامة.
تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالوقف الإسلامي، وتحديد مساهمته في التنمية المحلية المستدامة، وقدأعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها:ـ إن الوقف الإسلامي يعمل على تعزيز مقومات التنمية المحلية المستدامة، كذلك فإن الوقف الإسلامي يساهم في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المحلية المستدامة
(الاقتصادية والإجتماعية والبيئية).كذلك فإن الوقف الإسلامي يساهم في تخفيف عقبة التمويل المحلي من خلال قيامه بتمويل إنشاء بعض المشاريع التنموية وتسييرها. وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: ضرورة الإهتمام الوقف الإسلامي وتذليل كافة العقبات التي تعوق مساهمته في التنمية المحلية المستدامة، تشجيع أفراد المجتمع على الوقف من خلال زيادة توعيتهم بأهمية الوقف في تحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة.

2/ دراسة (فواز، و رامي، 2017م) بعنوان: آليات وصيغ مستحدثة لتنمية موارد الوقف الإسلامي وتحقيق التنمية المستدامة.
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، كذلك التعرف على أهم الأليات والصيغ المستحدثة التي يمكن للوقف أن يسعى من خلالها من الإسهام في دفع عجلة التنمية المستدامة.
وقدأعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها:ـ أن للوقف الإسلامي أثار تنموية كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والتي تدخل في صميم التنمية المستدامة، كذلك أن هناك حاجة ماسة لتكثيف الدعوة نحو إعادة الوقف الإسلامي لموقعه الطبيعي في نهضة الأمة الإسلامية، وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: نشر الوعى بأهمية الوقف الإسلامي وبيان أثاره التنموية في مختلف المجالات، ومايكسبه الواقف من أجر وثواب عند الله.ويتم ذلك من القيام بحملة إعلامية واسعة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وعقد المؤتمرات والندوات، كذلك الدعوة الجادة إلى حسم الخلافات الفقهية الدائرة حول بعض الجوانب في فقه الوقف، ومراجعة تلك الإجتهادات الفقهية القاصرة التي كان لها دور في إنحسار دور الوقف في الواقع المعاصر، كذلك العمل على تفعيل الصيغ المستحدثة للعمل الوقفي وإخراجها من دائرة التنظير إلى دائرة التقنين والمؤسسية والعمل الميداني.
3/ دراسة (صواحلي ، 2017م) بعنوان: تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية: التجربة الماليزية.
تهدف هذه الدراسة إلى بيان مجالات التكامل بين القطاع المصرفي والوقفي في ماليزيا من خلال عرض أهم المشاريع التي تعاون فيها بنك إسلام Bank Islam وبنك معاملات Muamalat Bank وكذلك ماي بنك bank May Islamicمع المجالس الاسلامية على مستوى كل ولاية، كما تهدف الدراسة إلى بيان الجوانب الإيجابية والسلبية للتجربة، وكذلك

التحديات التي تعوق تحقيق التكامل الأمثل بين المصرفية الإسلامية والوقف. وقدأعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج الاستقرائي. وقد توصلت الدراسة إلى أن التجربة واعدة وإيجابية إلى حد بعيد لكنها بحاجة إلى تخطي العقبات التي تواجه هذه التجربة حتى يمكن وصفها بأنها ناجحة. كما توصلت الدراسة إلى أن الإطار النظري الملائم لهذه التجربة هو الإطار المقاصدي الذي حدده البنك المركزي الماليزي. وقد أوصت الدراسة بوضع تشريع خاص يضبط العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والوقف من حيث حقوق القطاعين وواجباتهما في حالة مزاولة نشاط مشترك يهدف إلى تحقيق الأهداف التجارية والخيرية في آن واحد.
4/ دراسة (الشريف، 2017م) بعنوان:تجربة الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز في إدارة استثمارات الأوقاف.
هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بتجربة الوقف العلمي في جامعة الملك عبد العزيز،وتقويم نموذجه في استثمار الأوقاف، ويعتمدُ البحثُ على المنهج الوصفي التحليلي، وقد أثبتت نتائج الدراسة قدرة الوقف العلمي الوقف العلمي في جامعة الملك عبد العزيز على تعبئة الموارد المالية للطالب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة لأجل دعم البرامج التعليمية والبحثية من خلال نظام الاستقطاع الشهري، واستفادته من خبرة رجال الأعمال الواقفين في استثمار الأموال الموقوفة في مجالات قليلة المخاطر وجيدة العوائد. وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: أن ينظر إلى الأوقاف كمظلة لتوفير الحماية ضد الأزمات المالية في الاقتصادات الوطنية للبلدان الإسلامية، وخصوصاً حماية المشروعات التعليمية ومجالات البحوث العلمية، أن تؤسس الأوقاف في الجامعات وغيرها باحترافية، وتدار أصولها على أسس اقتصادية واستثمارية جيدة، ضرورة قيام الجامعات على تنمية هذه الأوقاف من خلال الهبات والتبرعات التي تحصل عليها.
5/ دراسة (صالحي، وعمارة، 2014م) بعنوان: الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ـ عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف.
تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بكل من الوقف الإسلامي و التنمية المستدامة ، وكذا إبراز الدور الفعال الذي تقوم به مؤسسات الأوقاف من أجل تحقيق التنمية الشاملة للدول ،كما تبين هذه الدراسة أثر الوقف على الاقتصاد والمجتمع الجزائري من خلال عرض تجربة الجزائر في تسيير الأوقاف. وقدأعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها:ـ ضعف دور الوقف بسبب التدخل الحكومى المركزى في إدارته، كذلك نقص الوعى لدى المواطنين الجزائريين بأهمية الوقف

وآثاره التنموية الكبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، كذلك إن التشريعات التي صدرت في بداية فترة التسعينيات في مجال الأوقاف كان لها دور في تنظيم الأوقاف في الجزائر. وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: ضرورة تعديل كثير من الأنظمة والتشريعات التي تساهم في تشجيع الوقف واستغلال أمواله الإستغلال الأمثل، كذلك ضرورة اعتماد كفاءات متخصصة لضمان الجدية والفعالية في إدارة الأوقاف الجزائرية، كذلك الاهتمام بإصدار الدليل الشرعي لاستثمار أموال الوقف في ضوء صيغ ومجالات الاستثمار الإسلامية.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين مايلي:

1/ أوضحت الدراسات السابقة أن الوقف أصبح من المفاهيم الاقتصادية التي أخذت في الإنتشار في المجتمعات الإسلامية، كما أنه وجد إهتماماً كبيراً من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي والمتخصصين بشؤون الأوقاف، وذلك نظراً لدوره الفعال في جميع المجالات الاقتصادية والإجتماعية وغيرها من المجالات.

2/ أوضحت الدراسات السابقة أن الأوقاف كمؤسسة خيرية قامت بدور بارز وفعال في المجتمعات الاسلامية من خلال إقامتها لمشاريع تنموية متعددة دعمت ووفرت للمجتمع الإسلامي الكثير من الموارد والخيرات المتعددة.

3/ اشتملت الدراسات السابقة على تعريف التنمية المستدامة وبيان خصائصها وأهدافها وأبعادها.

4/ اشتملت الدراسات السابقة على تأصيل الوقف من حيث مفهومه ومشروعيته وأهميته وأهدافه وأنواعه، بالإضافة لبيان دوره في التاريخ الإسلامي.

5/ اشتملت الدراسات السابقة على دراسات لدول عربية ودول أخري غيرعربية.

6/ معظم الدراسات السابقة تمت في السنوات القليلة الماضية مما يدل على الاهتمام المتزايد لغالبية الدول بالدور الهام والفعال الذي يقوم به الوقف في جميع المجالات الاقتصادية والإجتماعية داخل المجتمعات الاسلامية.

7/ تم الإعتماد في كل الدراسات السابقة على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي، حيث تتماشى هذه الاساليب والمنهاج العلمية مع طبيعة دراسة موضوع الوقف، والتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالدراسة الحالية فإنها تميزت عن الدراسات السابقة بمايلي:

1/ تطرقت هذا الدراسة كما في بعض الدراسات السابقة إلى بيان دور الوقف في المجالات الاقتصادية.

2/ تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتطرقها لبيان تطور الأوقاف في المملكة العربية السعودية.

3/ تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتطرقها لإيضاح مكانة الوقف والتنمية المستدامة في رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

4/ تميزت هذه الدراسة بالتطرق لبيان إمكانية الدور الاقتصادي للوقف في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030، وهذا من الموضوعات التي لم يتم التطرق إليها في الدراسات السابقة.

5/ إتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في إستخدامها للإسلوب الوصفي التحليلي ، حيث أن هذا الأسلوب العلمي يتماشى مع طبيعة موضوع هذه الدراسة والدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

اولاً: الوقف

تعريف الوقف

يعد الوقف من أعمال الخير التي يلجأ إليه الإنسان لنيل مرضاة الله عز وجل في الدنيا، والفوز في الآخرة. وهوقربة عظيمة إلى الله عز وجل، ويعد الوقف من أشكال الصدقة الجارية التي يؤجر عليها العبد في حياته وبعد مماته.

الوقف لغة

الوقف في اللغةً : هو مصدر وقف، والجمع أوقاف وأصل الوقف: هو الحبس والمنع، ويقال: وقفت الدار وقفًا حبستها في سبيل الله(المصباح المنير ، 1994).

الوقف اصطلاحاً

اختلف الفقهاء في تعريف الوقف اصطلاحا، وذلك بحسب نظرة كل مذهب إلى أحكام الوقف وشروطه(ذيب، 2016م).

فنجد أن المذهب الحنفي يعرف الوقف على أنه: حبس العين ملك الواقف والتصدق بالمنافع(أبن نجيم، 1442هـ).
أما المذهب المالكي فيعرف الوقف على أنه(جعل منفعة مملوكة ولة بأجرة أو غلته لمستحق بصيغة مدة ما يراه المحبس)
(الصاوي، 1438هـ).
أما المذهب الشافعي فيعرف الوقف على أنه: حبس مال يمكن الإنتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح(الشربيني، 1432هـ).
أما المذهب الحنبلي فيعرف الوقف على أنه: تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة(إبن قدامة ، 1414هـ).
وهنا نجد أن تعاريف فقهاء تلك المذاهب تتفق في المضمون، وأن الاختلاف الموجود بينهم مرجعه إلى زيادة قيد أو شرط في تعريف دون الاخر، وبناء على ذلك تعددت تعاريفهم.

أركان الوقف

يعد الوقف من العقود وحيدة الطرف، حيث أن انعقاده يتوقف على إرادة الواقف، دون النظرلرفض أو قبول الموقوف عليه ، والوقف مثل جميع العقود، له أركان يجب توفرها ليتحقق وجود الوقف شرعا، ولتتحقق الأهداف التي تم وقفه من أجلها. وتتمثل هذه الأركان فيمايلي : (حيقة، 2018م).
1/ الركن الأول: هو الواقف المتصدّق: وهو الشخص المكلف العاقل الرشيد البالغ الحر المختار.
2/ الركن الثاني: هو الشيء الموقوف المُتصدَّق به، وشرطه أن يكون عيْنا مباحةً حاضرةً معلومة باقية دائمة لا تزول مع الاستعمال، ولا تستوعب جميع المال بل لا تزيد عن الثلث، وتصح مشاعةً من جماعة، ولا تُتملك لأحد بعد الوقف، وذلك كالعقار والمركوب والحيوان والأثاث والسلاح والموارد المائية.
3/ الركن الثالث: هو الجهة أو الأجناس الموقوف عليهم: وهم جهة من جهات البر، أو أجناس عامة، لا أفراد بخصوصهم، وإلا كانت صدقة، وإنما أطلق العلماء لفظ " الموقوف عليهم " ولم يقولوا " الموقوف لهم "، حتى لا يُظن بتملّك الوقف من طرف الموقوف عليه، لأنه ملك لله تعالى لا يملكه أحد.
4/ الركن الرابع: هو الصيغة المصرحة بالمراد، حتى يُفرّقَ بها بين الصدقة والوصية والرقبى والعارية وغيرها من التكافلات المالية، حيث أن مجرد النطق بالوقف أوالحبس مع النية، يجعل الوقف لازماً حالاًمباشرة، كماهوقول الجمهور.

أنواع الوقف

يقسم الوقف حسب طبيعة الجهة الموقوف عليها إلى ثلاثة أقسام هم : ـ (صقر، 1998م).
1 ـ الوقف الأهلي أو الذري
هو الذي يعود ريعه للواقف نفسه أو لذريته ولا تنقطع منفعته إلا بعد إنقطاع عقبه، ثم بعد ذلك يكون الوقف وريعه لجهة خيرية.
2 ـ الوقف الخيري
هو الذي يقوم على حبس عين معينة على أن لا تكون هذه العين ملكاً لاحد من الناس، وجعل العين وريعها لجهة من جهات البر التي تقوم بأداء خدمة عامة كبناء المساجد ودور التعليم والمستشفيات وغيرهم مما يحقق النفع العام .
3 ـ الوقف المشترك
هو الوقف المشترك الذي يجمع مابين الوقف الخيري والوقف الأهلي، أي هو الوقف الذي يخصص فيه الواقف لنفسه أو لذريته نصيباً من منافع ذلك الوقف، والنصيب الأخر من نفع ذلك الوقف يكون لجهة البر أما مطلقاً أو محدداً، وهذا االنوع من الوقف لا حرج فيه من الناحية الشرعية.

خصائص الوقف

يتميّز الوقف بعدة خصائص ومميزات منها : ـ (طالب، 2015م).
1/ ربانية الوقف الإسلامي
تعد هذه الخاصية من أهم خصائص ، حيث يقصد بها أن الوقف شريعة ربانية من صنع الله تعالى، وليس من صنع أحد من البشر، حيث يعد الوقف من الصدقات الجارية التي أمر بها رب العالمين وحث عليها الرسول صلى الله عليه وسلم.
2/ إنسانية الوقف الإسلامي

أعتبرالوقف الإسلامي الإنسان الموقوف عليه هو مادته،وذلك لمكانه الإنسان العظيمة في الدين الإسلامي، حيث أن خاصية إنسانية الوقف جعلته يتجاوز المكان الجغرافي أوالإنتماء الفكري في العطاء والبذل، كماأنه لم يفرق في الإستفادة من خير الأوقاف بين مسلم وكافر، ذمياً كان أو عابر سبيل.

3/ شمولية الوقف الإسلامي

إن شمول الوقف الإسلامي يظهر في مجالات متعددة، فلا يقتصر الوقف على مجال دون مجال، أوجهة دون أخري،كماأن شمولية الوقف تشمل المسلم وغير المسلم، فقد وجدت أوقاف في القديم والحديث خصصت للانفاق على غير المسلمين لإصلاح معاشهم، واعانتهم، وتأليف قلوبهم، ودعوتهم إلى الإسلام، كذلك يتسع نظام الوقف ليشمل جميع أنواع الخير ومجالاته الدينية والدنيوية.

4/ ثبات ومرونة الوقف الإسلامي

يظهر مجال الثبات والمرونة في الوقف الإسلامي من خلال النظرإلى مجالاته في الشريعة الإسلامية بشكل عام، فالثبات يكون في الأصول والكليات، والأهداف والغايات، والمرونة تكون في الوسائل والأساليب، وفي الفروع والجزئيات. فالوقف ونظامه قائمان في بقائيا قائمان على مصادر تشريعية أصلية ثابتة ليست من تشريع وضعي أو اجتهاد من البشر، وهذا الثبات يؤدي إلى بقاء الأوقاف وديمومتها.

5/ إيجابية الوقف الإسلامي

تظهر إيجابية الوقف الإسلامي في الشريعة الإسلامية على الفرد المسلم الباذل المتصدق، وعلى الفرد الأخذ الموقوف علية، كذلك تظهر إيجابية الوقف على واقع الحياة في المجتمع المسلم بشكل خاص والعالم بشكل عام. وتتمثل إيجابية الوقف على الواقف في أنه يربي النفوس على الإيثار وحب الخير للأخرين، أما إيجابية الوقف الإسلامي على الموقوف عليهم فتظهرمن خلال مواساة الفقراء والمحتاجين، مما يؤدي إلى صون كرامتهم، كذلك فإن إيجابية الوقف على المجتمع فتتمثل في قيام الوقف بتحقيق الأمن الغذائي والصحي والاجتماعي وتحقيق حد الكفاية للناس، بحيث يجعل صفة الأمن والاستقرار مظهر من مظاهر المجتمع المسلم.

ـ دور الوقف في المجالات الاقتصادية

يعد الوقف من أهم المؤسسات التي لها دور فعال وهام في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرهما من الجوانب، حيث يعتبر الوقف يعتبرالقطاع الاقتصادي الثالث للدولة بعد القطاعيين العام والخاص، وذلك نظراً لاهميته ودوره البارز والفعال في المجتمعات الاسلامية على مر التاريخ الأسلامي من خلال اقامته للمشاريع التنموية المتعددة التي دعمت ووفرت للمجتمع الاسلامي الكثيرمن الموارد والخيرات المتعددة، فقد ساهم هذا القطاع في مختلف جوانب الحياة الدينية والعلمية والثقافية والصحية والإنسانية والسياسية والاقتصادية والإجتماعية والخدمية، وقد تميز الوقف بكل ذلك بسبب طبيعته ومشروعيته الدينية المستمدة من الشريعة الإسلامية، بلاضافة لإبتعاده عن الدوافع الربحية.

وعليه فالوقف بعد مورداً اقتصادياً هاماً يسهم في دعم جميع الأنشطه المجتمعية، حيث أن الوقف من الجانب الاقتصادي لا يعني تجميد رأس المال والثروة الوطنية وحبسها عن الإنتفاع الاقتصادي، بل هو مصدر اقتصادي يهدف إلى توليد دخل مستمر، يوفر حاجات المستهدفين في الحاضر والمستقبل(المغربي، 2010م).

كما أن الوقف يعد من الأنشطة الهامة التي تساهم في تحقيق التنمية في قطاعات المجتمع المختلفة، بالإضافة لتحقيق النمو، والمساهمة في حل المشاكل الاقتصادية، ومعالجه العديد من العقبات التي تواجه الاقتصاد من خلال تفعيل الدورة الاقتصادية، كما ساهم الوقف في قيام المجتمع بإستخدام الموارد المتاحة له أفضل استخدام.

وهنا يبرز دور الوقف في المجال الاقتصادي من خلال أنشطته المتنوعة وآثاره المتعددة، والتي تتمثل فيمايلي:

1/ دور الوقف في العملية الإنتاجية

في ظل التوجه العالمي نحو الاعتماد على القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد القومي، بدء ينحسر الدور الاقتصادي للدولة، وبالتالي يبروز دور الأوقاف في الإسهام كقطاع اقتصاد ثالث قادر على أن يساهم بفعالة في الحياة الاقتصادية

من خلال قدرته على إقامة مشروعات اقتصادية إنتاجية، حيث يتم ذلك من خلال استثمار المال الموقوف أو استغلال الأصول الوقفية في مشاريع استثمارية، حيث يعد ذلك من الأمور التي يتوجب على الوقف القيام بها حتى يستمر وينمو ويحقق أهدافه، ويعتبر العمل الاستثماري والإنتاجي والعمراني أحد أسس بقاء الآوقاف

واستمرارها، وعلى الرغم من أن الوقف غرضه الخير والإحسان، الإ أن إدارته يجب أن تكون على أسس اقتصادية، وأن يتم استثمار أصوله وفق العمل التجاري.

ويقوم الوقف بالمساهمة في زيادة الطلب الكلي في المجتمع وذلك من خلال الإنفاق الاستهلاكي المتمثل في توفير الحاجات الاستهلاكية مثل الغذاء والسكن والملابس وغيرها من الحاجات الاستهلاكية، بالإضافة إلى تخصيص عوائد الوقف لتوزيعها على المحتاجين وغيرهم من ذوي الحاجة، بالإضافة لما يحصل عليه القائمون على الوقف من مرتبات وخلافة. وبذلك يتضح أثر الوقف ودوره في سد الحاجات الاستهلاكية لاولئك المنتفعين من الوقف. كما يساهم الوقف في زيادة الطلب الكلي في المجتمع من خلال الإنفاق الخدماتي والاستثماري المتمثل في الإنفاق على بناءالمستشفيات والمدارس والطرق والجسور، وغيرها من المنشآت الخدمية، بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري في مجال التجارة كإنشاء الأسواق والمحلات التجارية وتأجيرها، وكذلك في مجال الصناعة كإقامة المصانع، وفي مجال الزراعة كإصلاح الأراضي الزراعية وزراعتها أو تأجيرها للغير، وكذلك بناء وتشيد المباني من أجل تأجيرها في مجال العقارات، وغيرها الكثير من المشاريع الاستثمارية.

2/ دور الوقف في التقليل من مشكلة البطالة

يعد تفشي ظاهرة البطالة من المعوقات الرئيسة للتنمية في مختلف دول العالم، حيث أن إنتشارها أدى إلى ظهور الكثير من المفاسد والمشاكل التي تضرر منها جميع فئات المجتمع، لذلك تحاول الدول جاهدة من العمل على حلها أو التقليل منها، وذلك من خلال وضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج للتغلب عليها.ولكن نجد أن الظروف الاقتصادية لغالبية الدول، بالاضافة للظروف الاقتصادية العالمية، تقف عقبة أمام قدرة تلك الدول على حلها أو التقليل منها.

فنجد أن تفشي ظاهرة البطالة في مختلف دول العالم، وعدم قدرة تلك الدول على حلها أو التقليل منها، بالإضافة لما ينتج عن تلك الظاهرة من أثار سلبية إجتماعية وأمنية واقتصادية وفكرية وثقافية، وكذلك دينية، وهنا يأتي الدور الإيجابي للعمل الخيري وفي مقدمته الأوقاف للتصدي لهذه الظاهرة والعمل على حلها والتقليل منها، وذلك من خلال إهتمام الأوقاف الإسلامية بتنمية الموارد البشرية بتعليمها وتدريبها وتثقيفها، ويتم ذلك عن طريق ماتوفره الأوقاف من فرص تعليم المهن والمهارات مما يرفع من الكفاءة المهنية والقدرة الإنتاجية للأيدي العاملة. وتقوم الأوقاف بهذا الدور من خلال قيام الأوقاف من بإنشاء مراكز التدريب المهني والفني والإداري لتاهيل الكثير ممن يرغبون العمل، بالإضافة إلى مايتم إنفاقه من ريع الأوقاف لإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات الوقفية، وكذلك إنشاء المراكز البحثية.

4/ دور الوقف في إعادة توزيع الدخل

تعد إعادة توزيع الدخل في المجتمع من أكبر المشاكل التي تواجه معظم الاقتصاديات ، حيث تؤدي عملية توزيع الدخل بين أفراد المجتمع المعتمدة على المعايير الوظيفية لعناصر الإنتاج، والتي تعتمد على العمل في توزيع الدخل، وعلى الملكية في توزيع الثروة، يعمل على التفاوت بين أفراد المجتمع في الدخل وفي المدخرات ، وبالتالي تراكم الثروات لدى فئه معينة من أفراد المجتمع، الأمر الذي يؤدي مع مرور الزمن إلى أن يتزايد التفاوت بين طبقات المجتمع وظهور التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع، وبالتالي تتم عملية إعادة توزيع الدخل من خلال سياسات مالية واجتماعية منها مايكون إلزامية كالزكاة والمواريث والكفارات، أو إختيارية كالوقف والهبات، والصدقات، وبذلك يكون الوقف أحد الجهات التي تعمل على النهوض بعملية إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

5/ دور الوقف في دعم الموازنة العامة للدولة

يساهم الوقف في دعم الموازنة العامة للدولة، ويأخذ هذا الدعم الشكل المباشر وذلك عن طريق قيام الوقف بتمويل بعض بنود الموازنة العامة للدولة، حيث يكون ذلك في حالة العجز في الموازنة، أو أن يأخذ هذ الدعم الشكل الغير مباشر ويتم ذلك عن طريق قيام الوقف بإنشاء وتطوير المرافق والخدمات العامة، دون أن يكون هناك عجز في الموازنة، وهو ما يخفف العبء على الموازنة العامة للدولة.

وبالتالي فإن الوقف له تأثير إيجابي على الميزانية العامة للدولة ، ففي جانب النفقات العامة، نجد أن الوقف يعمل على تخفيض الإنفاق العام بمقدار الموارد الوقفية المخصصة للأنشطة الوقفية التي تنتج السلع والخدمات العامة والمساعدات الإجتماعية والرعاية الإنسانية،الأمرالذي يمكن الدولة من الوصول إلى ترشيد النفقات العامة عن طريق إشراك أفراد المجتمع في تمويل الخدمات العامة عن طريق تطوير قطاع الوقف، كذلك يساهم الوقف بدوره في جانب الإيرادات العامة عن طريق تقليص الموارد الموجهة لتمويل بعض المجالات والتي يتم إقامتها

عن طريق الوقف، وخاصة في جانب الإيرادات التي تنتج من فرض الضرائب والإقتراض العام، بالإضافة للتمويل التضخمي، وبالتالي ينتج عن ذلك ترشيد الإنفاق العام(صالحي، 2005م).

ثانياً: التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة

ارتبط ظهور التنمية المستدامة بنوعين من المشكلات التي تواجه معظم دول العالم، وهي: مشكلة الإنتشار الواسع والمتزايد للفقر ومشكلة التدهورالكبير والمستمر للبيئة الطبيعية، ونتيجة لظهورالعديد من المشكلات التي باتت تهدد حياة البشر في جميع أنحاء العالم، وفي مقدمتها مشكلة التدهورالكبير والمستمر للبيئة الطبيعية ومن أهمها: مشكلة تغيير المناخ والتصحر وتدهور البيئة والإحتباس الحراري ونضوب الكثير من مصادر الطاقة التقليدية، بالإضافة لبعض المشكلات الاقتصادية ومن أهمها: مشكلة الإنتشار الواسع والمتزايد للفقر، برز مفهوم التنمية المستدامة نتيجة الإرتباط الوثيق والكبير بين التنمية والبيئة.

وقد تعددت الأراء والتعريفات حول مفهوم التنمية المستدامة، فهناك ما يزيد على أكثر من ستين تعريفاً للتنمية المستدامة، ويعتبر تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987م، هوأول تعريف للتنمية المستدامة، حيث عرفت التنمية المستدامة على أنها تفاعل التقدم الاقتصادي والعدالة الإجتماعية والحفاظ على البيئة في إطار تنمية قابلة للاستمرار
(البستاني،2009م).

أما سولو فقد عرف التنمية المستدامة بأنها: عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة، وتركها على الحال التي ورثها عليه الجيل الحالي، ويشمل ذلك الموارد الطبيعية ونوعية البيئة(عطية ، ومحمد ،2007م).كذلك فقد عرفها وليم رولكزهاوس مدير حماية البيئة الأمريكية:على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة(Church, 1998).

أما الدكتور ثامر النويران فيعرف التنمية المستدامة بأنها: تهدف إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد وتقليل مستويات الفقر من خلال التقدم الاقتصادي، وتطوير القدرات الانسانية، مع الأخذ بالاعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية، وضمان استمرار تلك العملية وعدالة توزيعها(النويران ، 2017م).

كمانجد أن البنك الدولي يبين أن التنمية المستدامة تتكون من: رأس المال النقدي الذي يتمثل في الإدارة المالية السليمة والتخطيط الاقتصادي المناسب، ورأس المال المادي ويتمثل في البنية التحتية والأصول الثابتة كالطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة، ورأس المال البشري ويتمثل في الصحة الجيدة ومستويات التعليم للأفراد، ورأس المال الإجتماعي ويتمثل في مهارات وقدرات الأفراد، ورأس المال الطبيعي ويتمثل في الموارد الطبيعية(الخواجة، 2006م).

ومن خلال تلك التعريف يمكن القول أن التنمية المستدامة عملية إستخدام للموارد الطبيعية بطريقة صحيحة، بحيث لا يتجاوز إستخدام تلك الموارد معدلات تجددها الطبيعية، وخاصة بالنسبة للمورد الطبيعية غير متجددة، أما بالنسبة للموارد الطبيعية متجددة، فيجب الترشيد في إستخدامها، مع ضرورة البحث عن بدائل لها حتى يمكن أستخدامها لفترة زمنية طويلة.

أهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها مايلي: (حجام، و طري، 2019م)

1/ القضاء على الفقر المنتشر بين غالبية شعوب دول العالم، وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصادياً واجتماعياً، ويتم ذلك من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، مع عدم الإعتماد الكبيرعلى الموارد الطبيعية.

2/ تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

3/ العمل على حماية البيئة من جميع المخاطرالتي تؤثرعليها سلباً،والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة.

4 / تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

5/ توفير الغذاء، والعمل على ضمان توصيل المياه للجميع .

6/ الحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياة والمسطحات المائية.

7/ تعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات في جميع دول العالم .
8/ العمل على تقليل الهوية التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية.
9/ الاستفادة من ايجابيات العولمة بمايخدم جميع دول العالم، وخاصة الدول النامية.

أبعاد التنمية المستدامة

تتمثل أبعاد التنمية المستدامة طبقا لما ورد في خطة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تنفذها الأمم المتحدة فيمايلي: ــ

1/ البعد الاقتصادي: يهتم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بتحقيق استدامة نمو الدخل القومي الإجمالي من كل جوانبه النوعيه والكميه، بحيث لا يكون نمو الدخل القومي الإجمالي على حساب البيئة، وأن يؤدي هذا النمو إلى إستحداث المزيد من فرص التشغيل، بحيث لا يؤدي ذلك إلى زيادة تركيز الثروة لدى فئة محدودة من أفراد المجتمع وإفقارالغالبية العظمى

من أفراد المجتمع. كما يجب أن يعتمد هذا النمو على قدرات المجتمع ومهاراته أكثر من اعتماده على إستنزاف الموارد فهو النمو الذي يعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار من العدالة بين الأجيال وداخل الأجيال(السيد، 2000م).

2/البعد البيئي: إن فلسفة التنمية من منظور بيئي ترتكز على أن الإهتمام بالبيئة أساس التنمية الاقتصادية، وذلك بإعتبار أن الموارد الطبيعية أساس كل نشاط زراعي أو صناعي أو حضري، لذلك فالبعد البيئي للتنمية المستدامة يركز على تنمية الجانب البيئي، وذلك من خلال الحفاظ على الحدود البيئية، حيث أن هناك حدود معينة لكل نظام بيئي لا يمكن تجاوز هذه الحدود من خلال الاستهلاك والإستنزاف. ففي حالة تم تجاوز تلك الحدود فإن ذلك سيؤدي إلى تدهور النظام البيئي. لذلك يجب وضع الحدود أمام الإستهلاك والنمو السكاني وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات و انجراف التربة، كما يجب الحد من التلوث البيئي، والحد من الإستخدام الجائر للموارد الطبيعية، بالإضافة لتشجيع إقامة المشروعات المرتبطة بالطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

3/ البعد الإجتماعي: يركز البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي ، لذلك يهتم هذا البعد بتنمية قدرات أفراد المجتمع من خلال الإهتمام بالصحة والتعليم والحد من الفقر وعدالة التوزيع وتوسيع نطاق الحريات السياسية والمشاركة الفعالة، حيث أن كل ذلك سيعمل على جعل أفراد المجتمع مستعدين للعطاء والتضحية والعمل الجماعي ممايزيد من عقلانية إستغلالهم للموارد وتحسين نوعية حياتهم.

وقد اكتشف الفكر التنموي الحديث أن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها،لذلك تشترط عملية التنمية المستدامة المساهمة

الفعالة للأفراد والمجتمع(علي، 2008م).

ثالثاً: دور الوقف في تحقيق التنمية المستدامة (العلاقة بين الوقف وتحقيق التنمية المستدامة)

إن للوقف دورا بارزا وفعالا في التنمية في التاريخ الإسلامي، وذلك بسبب مايتميز به الوقف من مميزات عديدة منها قدرته على تلبية حاجات المجتمع المتنوعة، من خلال استقطابه للأموال وفق نظم التبرع والقرض الحسن لإنشاء المشاريع الإنتاجية والخدمية المدرة للدخل وفق الأوعية الوقفية المختلفة، بالإضافة لما يتميز به الوقف بأنه أصل استثماري مستديم يتحقق من خلاله مفهوم التنمية المستدامة من خلال صفة الدوام التي أهم مايتميز بها الوقف، وبالتالي يعتبر الوقف أحد أهم الموارد الاقتصادية لدوره في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد، وعليه نجد أن هناك علاقة وثيقة بين الوقف والتنمية المستدامة ، ويظهر ذلك من خلال فاعلية المؤسسات الوقفية عبر التاريخ الإسلامي فيما قامت به من تقدم للمجتمعات الإسلامية إقتصادياً وإجتماعياً. مما شكل ركيزة أساسية للتنمية المستدامة.

ويمكن توضيح بعض جوانب تلك العلاقة بين الوقف والتنمية المستدامة كمايلي:(ملاوي، 2009م).

ـ إن من الأبعاد التي تهتم بها التنمية المستدامة البعد البيئي، حيث تعتبر الموارد الطبيعية أهم مرتكزات البعد البيئي، وذلك لان الموارد الطبيعية هى أساس كل نشاط زراعي أو صناعي أو حضري، وهنا نجد أن الوقف

يهتم بإستغلال الموارد الطبيعية أفضل إستغلال من خلال قيامه بتحسين البنية التحتية للمجتمعات، وكذلك توجيه موارده لإقامة المشروعات الصديقة للبيئة المرتبطة بالطاقة النظيفة ، ودعم الأبحاث والمشاريع المرتبطة بالبيئة والتنمية، بالإضافة لقيام الوقف بالإستثمار في المشاريع الزراعية المختلفة التي يستفيد منها الفقراء في المجتمع. كذلك الاستثمار في الصناعات التي تهدف للحد من التلوث البيئي.

ـ كذلك فإن من أهداف التنمية المستدامة تلبية احتياجات الفقراء والمحتاجين في المجتمع، وهذا يمثل أيضا الهدف الرئيسي للوقف، حيث أن الوقف يستهدف الفقراء والمساكين والمحتاجين والأيتام والضعفاء والمعوقين والغارمين وأبناء السبيل والغرباء، من حيث توفير الحاجات الأساسية لهم من طعام ومسكن وتعليم وغيرها، من أجل تحسين نوعية حياتهم.

ـ تهتم التنمية المستدامة بتطوير الجوانب التعليمية والثقافية والروحية في المجتمع، فكذلك فالوقف يهتم بإنشاء وتمويل المدارس والكليات ومراكز البحث العلمي، كما أن الوقف تكفل بإنشاء المؤسسات الدينية وملحقاتها، وتوفير الصيانة الأزمة لها ودفع أجور القائمين عليها، بالإضافة لقيام الوقف بتعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي في المجتمع من خلال تضييق على منابع الانحراف.

ـ كما أن كلا من الوقف التنمية المستدامة تهتم بكل ما يتعلق بحياة الإنسان من أحتياجات ومتطلبات، حيث أن الإنسان يشكل جوهر كلا من الوقف والتنمية المستدامة وهدفهما النهائي، لذلك نجد أن الوقف والتنمية المستدامة يشتركان في الإهتمام بأبعاد كثيرة تتعلق بحياة الإنسان كالبعد الاقتصادي والبعد الثقافي والبعد الاجتماعي والبعد الإنساني وغيرها، كما نجد أن كل تلك الأبعاد متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض ومن الصعوبة فصلها عن بعضها البعض.

وعليه يتضح أن الأهداف الأساسية للوقف تسعى لتلبية حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية بهدف تطوير نوعية الحياة الإنسانية، بالإضافة للإهتمام بكل مايحقق للأجيال القادمة العيش الكريم، ونجد أن كل هذه الأهداف الأساسية للوقف تعتبر هى من الأهداف التي تقوم عليه التنمية المستدامة،حيث أن كل ذلك يؤكد مدى العلاقة بين الوقف والتنمية المستدامة

رابعاً: الوقف والتنمية المستدامة في رؤية المملكة 2030م

ـ الوقف و رؤية المملكة 2030م

تولي المملكة العربية السعودية إهتماماً كبيراً بالأوقاف، لتساهم بدور أكبر وفعال في زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة التي تهدف اليها رؤية المملكة العربية السعودية 2030. ومن هنا يأتي إهتمام المملكة العربية السعودية بالوقف ليحقق النفع المرجو منه. فقد صدرت الموافقة على نظام الهيئة العامة للأوقاف الذي تم إقراره في عام 1437هـ ، الذي له أهمية كبيرة نظراً لحجم الأموال الموقفة في المجتمع، ولاجل أن تحقق الأوقاف النفع الكبير للمجتمع وتعزيز من إسهامها في التنمية المستدامة والعائد الأمثل للاقتصاد بجانب المؤسسات غير الربحية وحجم مساهمتها في الناتج المحلي للاقتصاد وفق رؤية المملكة 2030م، حيث أن الوقف أصبح في وقتنا الحاضر أكثر تطوراً في العالم، وأنه يمكن له المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال قدرته على الإرتقاء بالمستوى التعليمي، والوضع الصحي للمجتمع، إضافة إلى البرامج المجتمعية التي تعتني بتدريب وتوظيف القوى العاملة، كذلك قدرته على تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة ، والمساهمة في تقليل النفقات العامة. واستناداً لهذا الدور للاوقاف فإن الهيئة العامة للأوقاف، قامت بوضع استراتيجية واضحة تساهم في تنظيم الأوقاف والمحافظة عليها وتطويرها وتنميتها بما يحقق شروط واقفيها ويعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة، حيث يعد قطاع الأوقاف من القطاعات المهمة التي أشارت لها رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، وأنه يناط بها دور رئيس في تحقيق الاستدامة للقطاع غير الربحي، كماتعد صناعة الأوقاف من الصناعات الواعدة والتي ستساهم في التنمية المستدامة والنهضة الاقتصادية التي تشهدها المملكة العربية السعودية.

ـ التنمية المستدامة و رؤية المملكة 2030م

منذ بداية مسيرة المملكة العربية السعودية التنموية، حظيت التنمية المستدامة بإهتمام كبير، حيث تم تضمين التنمية المستدامة في خطط التنمية الخمسية المتتالية التي بدات منذ عام 1970م، حيث سعت تلك الخطط لتنمية قدرات المواطن وتحقيق طموحاته وتلبية احتياجاته وتحسين مستوى معيشته، وقد هدفت التنمية المستدامة

بالمملكة على توسيع نطـاق التنمية لتشمل جـميع القطاعات الاقتصادية والإجتماعية في كافة المناطق، وقد عتمدت المملكـة في تنـفيذ استراتيجيتها التنموية إلى المبادئ والقيم الإسلامية والحرية الاقتصادية، وذلك بما يحـقق جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
وقد أسهمت خطط التنمية المتعاقبة في المملكة في تحقيق منجزات كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والإجتماعي، حيث اتسمت تلك المنجزات بالإستدامة والتوازن، وقد أدى ذلك إلى نمو مستمر لاقتصاد المملكة وبمعدلات مرتفعة، بالإضافة لتوفر المناخ المناسب لتنامي دور القطاع الخاص، وتحسن القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي، وكذلك توفر البنية الأساسية الاقتصادية والإجتماعية المتطورة ، والتحسن المتواصل في مستوى الخدمات الصحية، والتعليمية، والبيئية العامة للمواطنين.
وفي عام 2016م، تم إطلاق رؤية المملكة العربـية السعودية 2030،وهي خطة طموحة للتنمية،حيث أن هدفها العام هو تحويل الاقتصاد من الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي إلى اقتصاد يتنوع فيه الدخل،ويعمل على تحقيق التنميةالمستدامة
في محاولة لبناء القدرات المؤسسية اللازمة لتحقيق الأهداف الطموحة للرؤية.
ومن خلال هذه الرؤية، تعمل المملكة العربـية السعودية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، و التي هي عبارة عن مجموعة من 17 هدفًا وضعت من قِبل منظمة الأمم المتحدة تغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل هذه الأهداف في مايلي: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والبنية التحتية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الإستهلاك والإنتاج المسؤولان، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام والعدالة والمؤسسات القوية، عقد الشراكة لتحقيق الأهداف.

ـ التطبيقات المعاصرة للوقف في بعض الدول

الوقف بالأردن

لقد اهتمت الحكومة الأردنية بالأوقاف كقطاع تنموي، ونتيجة لهذا الاهتمام بالأوقاف فقد تم تكليف وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بمهمة إدارة الأوقاف وتنظيمها واستثمار أموال الوقف وعقد القروض المالية غير الربوية المتعلقة بمشاريع الأوقاف، وتقوم الوزارة بتشجيع الوقف الخيري على جهات البر المتعددة وترسيخ معاني الوقف الإسلامي ودوره في التنمية، كما قامت الحكومة بزيادة دعم موازنة الأوقاف حيث بلغت نسبة الدعم 13 مليون دينار أردني في عام 1999م. وتلعب الأوقاف دوراً هاماً في التنمية الشاملة في الأردن ففي مجال التنمية الاجتماعية تسعى الوزارة لتفعيل دور المسجد والمدارس والكليات الشرعية ودور الأيتام والمراكز الصحية، أما في مجال التنمية
الاقتصادية فيشارك الوقف في حل بعض المشكلات الاقتصادية كالمرض والفقر والجهل ويسهم إعمار الوقف في حل قضايا الإسكان وتوفير الأبنية التجارية، كما له دور في تنمية الزراعة من خلال المشروعات الزراعية وتأجير قطع الأراضي بهدف الاستفادة منها.
ونظراً لدور الأوقاف الهام في التنمية الشاملة بالأردن فقد استحدثت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية مديرية للتنمية والاستثمارات الوقفية تهدف لتنمية واستثمار أموال الوقف مع توجيه المواطنين لمجالات عديدة للوقف. بالإضافة لجذب المستثمرين من داخل المملكة وخارجها لتنفيذ الاستثمارات عن طريق صيغ استثمار العقارات الوقفية المعتمدة من قبل مجلس الإفتاء مثل عقد الاستصناع والمشاركة المتناقصة والتمويل عن طريق المرابحة.

الوقف بالجزائر

بدأ الإهتمام بالأوقاف في الجزائر منذ الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا، فقد بدأت الاوقاف ببناء المساجد ثم وقد حبس لها العقارات لتأمين خدمتها العلمية والدراسية، بالإضافة لما تم تخصصه لمرافق المساجد وصيانتها، كذلك ما ينفق على الفقراء والمساكين وأبناء السبيل، ثم توسع الوقف ليشمل الأراضي والبساتين والمحلات وجميع أنواع الأملاك التي كانت تدرعائدات كبيرة تم توجهها لتمويل النشاطات الاجتماعية والثقافية والعلمية إضافة إلى دورها البارز والفعال في زيادة التضامن والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الجزائري(مغلي، 2002م).

ومنذ إصدارقانون الأوقاف الذي ينظم أعمال الوقف في الجزائر عام 1991م والذي شمل على كثير من المسائل التفصلية الخاصة بالأوقاف، فقد ساعد هذا القانون وزارة الأوقاف من استرجاع العديد من الاوقاف التي لم تكن مسجلة لدى الدولة، كما ساعد هذا القانون في حل الكثير من المشاكل التي كانت تواجه قطاع الأوقاف بالجزائر، كما عمل على تشجيع المستثمرين في المساهمة في المشاريع الوقفية، كذلك فقد تم إصدار مجموعة من القوانين تهدف للحفاظ على إستدامة الأملاك الوقفية بمايجعلها تؤدي الغرض الذي أوقفت من أجله، فقد تم إعتماد مجموعة من صيغ العقود التي يتم من خلالها إستثمار وتنمية الأملاك الوقفية مثل : عقد المزاعة، وعقد المساقاة، وعقد الحكر وهى عقود تطبق لاستثمار واستغلال وتنمية الأملاك الوقفية العامة الزاعية أو المشجرة ، وكذلك استغلال الأراضي الوقفية العامة العاطلة أو البور، كما يتم إستخدام عقد المرصد، عقد المقاولة، وعقد المقايضة، لاستثمار واستغلال وتنمية الأراضي الموقوفة المبنية أو القابلة للبناء، وكذلك صيغ القرض الحسن، وصيغة الودائع ذات المنافع الوقفية، بالاضافة لصيغة المضاربة الوقفية، وهذه الصيغ يتم إستخدامها في تحويل الأموال المجمعة الموقوفة إلى إستثمارات منتجة.

من خلال ذلك يتضح إهتمام الدولة الجزائرية بالنظام الوقفي لإدراكها بأهمية الوقف وفعاليته ومساهمته في تفعيل التنمية المستدامة بالبلاد من خلال مساهمته في شتئ مجالات الحياة الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية وكذلك التكنولوجية(عبدالجبار، وأخرون، 2015م).

الوقف بالكويت

نشأ الوقف مع نشأة دولة الكويت منذ القدم ، حيث كان الأهالي يبنون المساجد ويوقفون عليها وقد تميزت هذه المرحلة بالإدارة المباشرة للأوقاف من قبل الواقفين أو ممن ينصبونهم نظاراً ، وكانت أغراض الوقف تتم عن طريق تلمس الواقف لاحتياجات المجتمع أو البيئة المحيطة به ، فكانت الأوقاف متنوعة منها : بيوت ودكاكين ، وآبار مياه ، ونخيل وحظور بحرية (مصايد أسماك).

ومع بداية القرن العشرين تطور الجهاز الحكومي بالكويت واتساع نطاق اهتماماته لتغطي دائرة أوسع من النشاط المجتمعي، وفي ظل هذا التطور تم عام 1921 م إنشأتها دائرة الأوقاف، حيث أخذت على عاتقها وضع ضوابط وأنظمة تكفل تطوير وتنمية الوقف من كافة جوانبه بقدر الإمكانات المتاحة لها في تلك الفترة، ومع إعلان إستقلال الكويت عام وتشكيل أول حكومة في تاريخ الكويت دخلت الأوقاف مرحلة جديدة من تاريخها فتم إنشاء وزارة حكومية، تعرف بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية والتي تولت عدة مسئوليات من بينها مسئولية الوقف. وقد أستمر تعاون أهل الكويت في مجال الوقف الخيري، حيث لم يقتصر الوقف على إنشاء المساجد ، بل تنوعت مجالاته لتشمل الأغراض الثالية :(وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت).

- تقديم المواد الغذائية الضرورية للمحتاجين.
- توزيع الأضاحي على المحتاجين داخل الكويت وخارجها، خلال أيام عيد الأضحى المبارك.
- بناء المستشفيات والمراكز الصحية ودور الرعاية.
- تعليم القرآن الكريم أو طباعته وتوزيعه.
- طباعة الكتب الإسلامية ونشرها وتوزيعها في البلاد الإسلامية المحتاجة.
- إيفاد الطلاب في بعثات دراسية خارج البلاد لتحصيل العلوم الشرعية أم غيرها من العلوم المشروعة،
- تقديم المعونة للفقراء والمحتاجين،بالإضافة دعم الهيئات والجمعيات والمراكز الإسلامية

الوقف بالسودان

منذ عام 1989م استقطبت هيئة الأوقاف السودانية العديد من الكوادر الإدارية والفنية المؤهلة وقامت بحصر كل الأوقاف وتوثيقها واستعادة ماقام به بعض أفراد المجتمع من اغتصابه في سنوات سابقة، ثم بعد ذلك تم وضع الخطط والبرامج لتنمية الأوقاف ،ومن هذه البرامج الرائدة تجربة الأسهم الوقفية التي أتاحت لصغار المانحين المساهمة في مجال الوقف بإصدار أسهم وقفية يكتتب فيها الواقفون لإمتلاك حصة موقوفة منهم في مشروع معين، ثم بعد ذلك تم إنشاء الهيئة الشركة الوقفية، وهي شركة وقفية قابضة برأسمال مصرح به بلغ 3 مليارات جنيه سوداني.

وقد تمكنت الهيئة من تحقق العديد من الإنجازات منها: إنشأ العديد من العقارات الوقفية الحديثة مثل مجمع سوق الذهب، وعمارة الأوقاف بالسوق العربي، ومجمع أبي جنزير التجاري، وسوق النساء بواد مدني.

ونتيجة لتلك الإصلاحات الواسعة تحولت الأوقاف من مصلحة حكومية تعيش عالة على موارد الدولة الشحيحة إلى هيئة فاعلة مؤثرة تقدم الدعم لمؤسسات التعليم والجمعيات الخيرية وتمنح المساعدات للفقراء(عليان ، 2013م).

الوقف بالمغرب

يقوم الوقف في المغرب بدورا بارزا وفعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فأموال الوقف تعتبر جزء من الثرة الاقتصادية القومية بالمغرب، حيث نجد أن رأس المال العقاري الفلاحي الوقفي يساهم في الإنتاج الزراعي، خاصة في إنتاج الزيتون والتمر، إذ تعد الأوقاف من أكبر منتجي هذين المحصولين ، كماينتج عن ذلك توفير فرص العمل في المجتمع الريفي، ومما يؤدي لتوطين الأيدي العاملة وإيقلف الهجرة من الريف إلى المدن، وما يصاحب تلك الهجرة من أثار سلبية على الاقتصاد، كذلك فالأوقاف في المغرب تمتلك الكثير من الأمول التي خصصت لتسليف المحتاجين بدون فوائد، كما تساهم الأوقاف بالمغرب في إنعاش سوق العقار من خلال توفير المساكن، كذلك تسهم في تشيد ورش البناء ممايؤدي لتوفير فرص عمل، كذلك اسهم الوقف في المغرب في إنشاء المساجد والوقف عليها وكل مايتعلق بأجور الأئمة والمؤدنين ، بالإضافة لكل ذلك فقد ساهم الوقف في المساهمة مع بعض الجهات الأخرى بالبلاد في إنشاء جامعات وقفية.

كما ساهم الوقف في المغرب في المجال المجتمعي من خلال مساعدته للأرامل والأيتام وإسعاف المرضى والعاجزين ومساعدة المعاقين ، كما ساهم في إنشاء ملاجئ خيرية(رشيد، وقلبازة، 2013م).

الوقف بماليزيا

منذ ظهور الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا بدأت المطالبة بتحسين الأداء في مؤسسات القطاع العام،حيث كان ذلك حافزاً لاحياء الاوقاف الإسلامية بماليزيا، وعليه فقد تم إسناد مهمة إدارة الأوقاف بماليزية للمجلس الإسلامي، حيث يقوم مجلس الديانة الإسلامية في كل ولاية، حيث يقوم هذا المجلس بإدارة شؤن الوقف وفق قواعد الشريعة الإسلامية في ماليزيا
(Hasan , and Abdullah, 2008).

وتختلف تجربة ماليزيا في استثمار الوقف عن باقي الدول نظراً للخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها، حيث تعد ماليزيا من أهم الدول الاسلامية في الشرق الاسيوي التي أهتمت بالوقف، فالمؤسسة الوقفية الماليزية تعتمد في تحقيقها التنمية الاقتصادية عن طريق الوقف على العديد من الآليات يمكن تلخيصها فيمايلي: (زيادي، خلوفي، 2013م).

ـ تعتمد المؤسسة الوقفية الماليزية صيغة الإجارة في استثمار الأوقاف. حيث طبقت هذه الصيغة على غالبية الأراضي الموقوفة والتي تتميز بمواقع استثمارية ممتازة في مراكز المدن، بالاضافة إلى اراضي زراعية في مناطق ريفية.

ـ تعمل المؤسسة على تشجيع المساهمين والمتبرعين بالأوقاف، سواء كانوا عائلات أو شركات تدعم الأعمال الخيرية، وكذلك الهيئات السياسية .

ـ توفر المؤسسة مناصب الشغل وتعظيم الربح للمستأجرين على حساب العائد للوقف.

ـ كذلك اعتماد صيغة التاجير المنتهي بالتمليك: من خلال اعتماد هذه الصيغة قام البنك الإسلامي للتنمية بالعديد من العمليات المتعلقة بالخدمات المالية في ماليزيا، ومن أهمها المساهمة في رأس مال مؤسسة مالية تكافلية إسلامية مقرها في ماليزيا ، تهدف لتطوير الأراضي الوقفية التجارية، حيث مول البنك الإسلامي للتنمية مشروع الوقف بمبلغ 67 مليون دولار، حيث شمل هذا المشروع بناء مساكن في ولاية سيلانجور والعمل على تأجير تلك المساكن ثم نقل ملكيتها للمستأجرين وفق صيغة التاجير المنتهي بالتمليك.

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

اولاً: واقع الوقف في المملكة العربية السعودية

تعد المملكة العربية السعودية من أوائل الدول في العالم الإسلامي التي أهتمت بإنشاء الأوقاف، حيث يتميز مجتمع المملكة العربية السعودية بتمسكه بعقيدته الإسلامية والسعى لتطبيق تعاليم دينه على أرض الوقع في شتئ مجالات الحياة الخاصة والعامة.

فمنذ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد المؤسس الملك عبد العزيز (رحمه الله)، تم الإهتمام بالأوقاف والأعمال الخيرية، حيث قام (رحمه الله) بإسناد الإشراف على الأوقاف في كل منطقة إلى القضاء، ومنها الأوقاف على الحرمين الشريفين، أيضا قام بإعادة تنظيم الأوقاف في الحجاز، حيث أمر بإنشاء إدارة للأوقاف في مكة المكرمة، وإدارة أخرى في كل من المدينة المنورة وجدة. وقد أستمر إهتمام المملكة بالأوقاف ورعايتها حتى تم أنشاء وزارة الحج والأوقاف عام 1381هـ ، ثم بعد ذلك تم إنشاء مجلس الأوقاف الأعلى عام 1386هـ ليكون مشرفاً على جميع الأوقاف العامة بالمملكة، ثم صدرت لائحة تنظيم الأوقاف الخيرية عام 1393هـ ، ونظرأ لادراك المملكة بأهمية الأوقاف ودورها البارز والفعال في دعم التنمية الاقتصادية والإجتماعية فقد تم تخصيص وزارة مستقلة تهتم بالأوقاف، حيث تم في عام 1414هـ إنشاء وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

وفي عام 1437هـ تم إعتماد نظام الهيئة العامة للأوقاف الذي يعتبر جهازاً مستقلاً له صفة إعتبارية ذات مهام محددة، وقد تم فصله عن وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد التي كان يتبع لها في السابق. وتهدف الهيئة العامة للأوقاف إلى تنظيم الأوقاف، والمحافظة عليها،وتطويرها، وتنميتها بما يتوافق مع شروط الواقفين، كما تهدف هذه الهيئة إلى تعزيز دورالأوقاف الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل المجتمعي تحت مظلة الشريعة الإسلامية، كذلك ترتبط استراتيجية الهيئة بعدد من المستهدفات الواردة في رؤية المملكة 2030.

ونظراً لما يتميز به مجتمع المملكة العربية السعودية من حبه للأعمال الخيرية التي تعود بالنفع على كل أفراد المجتمع في الداخل، وكذلك نفع الأخرين في الخارج، نجد إنتشار الكثير من المؤسسات الخيرية الفردية أو العائلية التي أسهمت في ترسيخ ثقافة الوقف بين أفراد المجتمع السعودي، حيث أصبحت الأوقاف من أهم الموارد المالية للمؤسسات الصحية، والتعليمية، والبحثية في المملكة، ومن أهم تلك المؤسسات مستشفى الملك فيصل التخصصي للأبحاث، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن،وغيرها(الزميع ، والحسيني، 2017م).

1) الجهات الراعية للأوقاف في المملكة العربية السعودية والمشرفة عليها

يقوم على تنظيم قطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية ورعايتها والإهتمام بها عدد من الجهات الرسمية تتمثل في الهيئة العامة للأوقاف، بالإضافة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وأيضا مجالس الأوقاف في الغرف التجارية. وجميع تلك الجهات تعمل على تطوير العمل الوقفي من خلال سن التشريعات، وتحديد اللوائح والأنظمة، وإنشاء الجمعيات الخيرية، والإشراف عليها وتشجيعها وتطويرها ودعمها . كماأن هذه الجهات تقوم بتقديم جميع الخدمات والبيانات التي تحتاجها الجهات المانحة من مؤسسات وهيئات وجمعيات خيرية، وكذلك المراكز البحثية المهتمة بشؤون الأوقاف، والجامعات، وغيرهم من الجهات المهتمة بشؤون الأوقاف.

ـ المؤسسات الوقفية

وفقاً لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية في المملكة العربية السعودية الذي صدر في عام 1437هـ ، فإن المؤسسات الوقفية تعرف بالمؤسسات الأهلية، ووفقاً للائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، فإن المؤسسات الوقفية هى مؤسسات تعمل على توليد دخل مستمر يسمح بتوفير احتياجات المستهدفين، من خلال تنمية رأس المال البشري والمجتمعي والمادي، وبالتالي فهى تعمل على توليد رأس المال الوقفي بهدف تحقيق غرض أو أكثر من أغراض النفع العام أو المخصص، من خلال تغذية مصارفها الخيرية، وبناء أذرعها الاستثمارية، وشركاتها الوقفية، مع الإشراف على صرفها، ومتابعة إنفاقها فيما خصصت له، وتتنوع المجالات التي تستثمر فيها أموال الوقف في المملكة العربية السعودية، فتشمل الاستثمار في العقارات، والأسواق المالية،

والاستثمارات العالمية، ومجالات الثروة النباتية والحيوانية، وتتميز هذه الموسسات الوقفية برؤوس أموال ضخمة تمكنها من دعم المشروعات الخيرية النوعية،وكذلك تقديم المنح والتبرعات
للأفراد والمؤسسات والجمعيات الخيرية التي لا تتوفر لديها أصول وقفية.
ومن بين تلك المؤسسات الوقفية المميزة في المملكة العربية السعودية مايلي:

وقف الملك عبد العزيز بمكة المكرمة

انطلاقاً من اهتمام حكام وملوك المملكة العربية السعودية عبر التاريخ بالحرمين الشريفين: المسجد الحرام بمكة المكرمة والمسجد النبوي بالمدينة المنورة، وتقديم أفضل الخدمات للحجاج والمعتمرين والزوار، وحيث أن أعدادهم متزايدة على مر السنوات، فقد أوقف خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز (قلعة أجياد) بمكة المكرمة وما اشتملت عليه من منافع وعموم الأراضي التابعة لها على المسجد الحرام، وأمر بتنفيذ مشروع عملاق على أرض الوقف يسمى وقف الملك عبد العزيز.

يبلغ رأسمال وقف الملك عبد العزيز 7,500 مليارريال. ويتكون الوقف من 7 أبراج عملاقة متلاصقة، بإرتفاعات مختلفة بمجموع 282 دوراً، وبعدد 10970 وحدة سكنية، وتستوعب عددًا كبيرًا من الزوار والضيوف تبلغ أعدادهم 65.000 نسمة، ويمتد المشروع على أرض مساحتها مليوناً و500 ألف متر مربع، كما يوجد به مركز تجاري ضخم، بالإضافة إلى أسواق مركزية أخرى، ومنطقة مطاعم. ويتميز وقف الملك عبد العزيز بقربه من المسجد الحرام واتصاله المباشر
بساحات الحرم الخارجية، ووفقاً لعقد الإستثمار تبلغ مدة الإنتفاع به(35)عاماً هجرياً، ويستفاد من ريع الوقف في الإنفاق على مصالح وخدمة الحرمين الشريفين(الهيئة العامة للأوقاف/ مشاريع السعودية)

مؤسسة أوقاف الشيخ سليمان الراجحي الخيرية

تقوم شركة أوقاف الشيخ سليمان الراجحي القابضة بإدارة مؤسسة أوقاف الشيخ سليمان الراجحي الخيرية، وتبلغ القيمة السوقية لأصول هذه الموسسة حوالي 50 مليار ريال سعودي، وتعمل هذه المؤسسة على تنوع مجالات استثمار أموالها، فتشمل الاستثمار في العقارات، وفي السوق المالية المحلية، الاستثمار المباشر، والاستثمارات الدولية التي تتمثل في مجالات الإنتاج الغذائي والحيواني، وتنتشر استثماراتها في ثلاث قارات هى أوربا وأسيا وأفريقيا، كذلك تقوم أوقاف الشيخ سليمان الراجحي الخيرية بالمساهمة في المجال التعليمي، حيث قامت بإنشاء كليات سليمان الراجحي، كذلك تعمل على دعم المؤسسات غير الربحية في مجالات عديدة، بالإضافة لإهتمامها ببناء المساجد والجوامع وصيانتها(شركة أوقاف الشيخ سليمان الراجحي القابضة ـ إدارة الاستثمار).

وقف المنورة

يعد وقف المنورة مشروع تنموي اقتصادي شامل يقوم على مفهوم الوقف الإسلامي، حيث يمثل صندوقاً استثمارياً من خلال مشاركة جهات مختلفة في إنشائه وهى إمارة المدينة المنورة ونماء المنورة وبنك التنمية الإسلامي، كماأنه غير مملوك لجهة معينة، وبالتالي فهو
شركة وقفية غير ربحية تنموية تمكينية تستهدف التنمية الاقتصادية ذات الأثر الإجتماعي، تعمل كذراع تنفيذي وبوابة للبرامج الحكومية والقطاع الخاص لتمكين رواد الاعمال، وتوليد مشاريع ووظائف مستدامة في منطقة المدينة المنورة
(وقف نماء المنورة).

فوقف المدينة المنورة يمثل أداة فاعلة لتعزيز العمل التنموي في المنطقة، حيث سيتم من خلاله تمويل الكثير من المبادرات لدعم المنشآت المتوسطة والصغيرة، حيث أن دعم هذا القطاع ونموه سيكون له أثر إيجابي على الاقتصاد المحلي وتنميته ، بالإضافة لدوره الهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في المملكة، وفي عام 1435هـ تم إنشاء مؤسسة نماء المنورة وبدء أعمالها، وهي الذراع التنفيذية لـوقف المنورة، حيث تعمل على دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة المدينة المنورة.

ويوجد المركز الرئيسي لنماء المنورة على أرض مساحتها 20750 متراً مربعاً، ويضم مركز الخدمة الشاملة الرئيسي، ومساحات عمل مشتركة لأصحاب الأعمال، وقاعة محاضرات ومؤتمرات تفاعلية، وصالة عرض ومبيعات دائمة لمنتجات صنع المدينة، ومكاتب شركاء النجاح، ومكاتب للهيئة العامة للاستثمار، ومعرضا فنيا دائما مرتبطا بأصالة وتاريخ المدينة القديم والحديث، إضافة إلى عدد من المبادرات التي تهدف إلى الصناعات في المدينة المنورة. منها صنع المدينة، معامل الإبداع والإنتاج، مركز الخدمة الشاملة، مدينة المنورة الصناعية، واحات المنورة، التي تهدف جميعها إلى خدمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما تضافرت جهود كثير

من الجهات الحكومية لإنجاح هذا المشروع الذي يعد أحد أضخم المشروعات في الشرق الأوسط، المخصصة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أوقاف الشيخ صالح الراجحي:

في عام 1417هـ بدءت إدارة أوقاف الشيخ صالح الراجحي نشاطها، حيث تختص بالإشراف ورعاية الأوقاف التي قام الشيخ صالح الراجحي بوقفها، كذلك تختص بصرف عوائدهذه الأوقاف الربحية والاستثمارية والإنتاجية في المصارف الخيرية التي حددها الشيخ صالح الراجحي في صك الوقفية، ويبلغ حجم أصول هذه الأوقاف أكثر من 12 مليار ريال سعودي، وتركز هذه الأوقاف استثماراتها في ثلاثة قطاعات رئيسية هى قطاع الأعمال الخيرية، والقطاع العقاري، والقطاع الزراعي، وتتعدد مصارف إنفاق أوقاف الشيخ صالح الراجحي على مجالات مختلفة من بينها: نشر القرآن الكريم وتعليمه ، بناء المساجد وفرشها وتكييفها وصيانتها وتوفير الخدمات به، إنشاء المدارس الإسلامية، دعم الأسر المنتجة، التوعية والوقاية من المخدرات، دعم العمل الدعوي، وغيرها من المجالات الخيرية المتعددة، وقد بلغ إجمالي المبالغ التي تم صرفها وفقاً للمصارف الخيرية التي حدّدها الموقف من عام 1418هـ وحتى 1438هـ أكثر من 801 مليون ريال سعودي داخل وخارج المملكة العربية السعودية(أوقاف الشيخ صالح الراجحي).

ـ أوقاف الجامعات والمؤسسات التعليمية السعودية

منذ عام عام 2005م بدأت الجامعات والمؤسسات التعليمية السعودية في البحث عن مصادر متنوعة للدخل إضافة لما تقدمه لها الدولة من دعم مباشر، فبدءت العمل في توظيف الأوقاف والاستفادة لتحقيق دخل إضافي. من بين تلك الجامعات السعودية التي استفادت من توظيف الأوقاف لتحقيق دخل إضافي مايلي :

أوقاف جامعة الملك سعود

أنشات جامعة الملك سعود الأوقاف الخاصة بها في عام 1428هـ لخدمة أغراض الجامعة، وتعزيز الموارد المالية الذاتية للجامعة، والمساهمة في الأنشطة التي تعمل على نقل الجامعة للعالمية، ودعم أنشطة البحث والتطوير والتعليم، ودعم
العلاقة بين الجامعة والمجتمع، وكذلك زيادة الاستفادة من موارد الجامعة البشرية والتجهيزات والبنية التحتية، بالإضافة لدعم المستشفيات الجامعية في علاج الأمراض المزمنة، وتمويل معامل جامعة الملك سعود الخارجية في مراكز متقدمة للاستفادة من الخبرات العالمية. تعزيز أعمال الخير والتكافل الاجتماعي وأعمال البر الأخرى.

وتقام أوقاف جامعة الملك سعود على مساحة تزيد على 180 ألف متر مربع، تقع على أفضل الواجهات الخارجية للجامعة، وتبلغ قيمة أصول هذه الأوقاف 4.9 مليار ريال سعودي، كذلك فقد وفر وقف الجامعة خيار الاستقطاع من مرتبات الموظفين، وأعضاء الهيئة التدريسية من أجل إيجاد شراكة مجتمعية لبناء مجتمع المعرفة، وهذه الأوقاف يتم الإستفادة منها تجارياً، حيث تمثل أهم موارد الدخل لصندوق الأوقاف في الجامعة(أوقاف جامعة الملك سعود).

أوقاف جامعة الملك عبد العزيز

قامت جامعة الملك عبد العزيز بإنشاء الأوقاف الخاصة بها في عام 2005م، حيث أنشأت وقف علمي بقيمة 300 مليون ريال سعودي، ويقوم هذا الوقف العلمي الإشراف على أكثر من تسعة برامج، إضافة إلى إشرافه على عشرات الفعاليات، واسهامه في افتتاح مكتبة الملك فهد العامة في جدة، كما يمكن لهذا الوقف أن يساعد وزارة التعليم على إيجاد مصادر تمويل مستقلة لصرفها على المشاريع التعليمية التطويرية وزيادة فعالية البرامج التعليمية،بالإضافة إلى الخطط المبتكرة للرفع من مستوى التعليم دون أن يخلق ذلك أي أعباء مالية على الميزانية العامة للدولة(أوقاف جامعة الملك عبد العزيز).

وقد أتاحت الجامعة لكل من يرغب في التبرع المباشر للإسهام والمشاركة في هذ الوقف، بالإضافة لقبول الإسهامات العينية والنقدية من منسوبي الجامعة وغيرهم من خلال برنامج الإستقطاع، كما وفرت الجامعة برامج استثمارية متنوعة.

ويهتم وقف جامعة الملك عبد العزيز بالعديد من المبادرات العلمية، والبحثية، والصحية، بالإضافة إلى اهتمام بالعديد من المشروعات النوعية مثل مشروع كفالة طالب جامعي، ومشروع تيسيرالزواج، ومشروع تدوير الورق.

أوقاف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

قامت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في عام 1427هـ بتأسيس وقف الجامعة وهو عبارة عن صندوق لدعم البحوث والبرامج التعليمية، وذلك لمساعدة الجامعة في تحقيق أهدافها، بالإضافة لتنويع مواردها المالية، ويقوم هذا الوقف بالإستثمار في محافظ مالية وعقارية وغيرها.

وقد خصصت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن قطعة أرض في موقع إستراتيجي بالقرب من المدخل الرئيس لشركة أرامكو السعودية تبلغ مساحتها حوالي 326 ألف متر مربع، يقام عليها وبمساندة فنية من شركة أرامكو السعودية مركز للأعمال يحتوي أبراج مكاتب للشركات الهندسية، وشركات تقنية المعلومات، وشركات المقاولات العاملة مع أرامكو السعودية، كما سيتم بناء مركز للمؤتمرات يتضمن قاعات مجهزة بجميع الخدمات الإلكترونية الذكية، وقاعات للتدريب، إضافة إلى فندق من الدرجة الأولى، ويبلغ إجمالي الأصول العقارية لأوقاف الجامعة 3 مليارات ريال سعودي، بالإضافة لتبرعات نقدية بلغت 400 مليون ريال سعودي. وقد قامت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بإنشاء شركة لإدارة أوقاف الجامعة استثماراتها(المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد).

ـ الجمعيات الخيرية

يقدر عدد الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية وفق احصائية وزارة الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية 686 جمعية خيرية موزعة على 13 منطقة رئيسية، وأن قيمة الملاءة الخيرية سنوياً في المملكة، تصل إلى قرابة 80 مليار ريال سنوياً، ومعظم الجمعيات الخيرية في السعودية تعمل بنظام الوقت الجزئي، في ظل ندرة التخصصية في العمل الاجتماعي(وزارة الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية ـ الجمعيات الخيرية)

وتختلف الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية، وذلك وفقاً لطبيعة إنشاء كل جمعية، ولكن غالبية تلك الجمعيات تقوم بتقديم خدمات الرعاية والتكافل المجتمعي، من مساعدة الفقراء والمحتاجين والأرامل وكفالة والأيتام ورعايتهم، بالإضافة لرفع المستوى التعليمي، وكذلك تقديم الرعاية الصحية، وغيرها من الخدمات.

ولكي تتمكن هذه الجمعيات الخيرية من الإستمرار في تقديم الخدمات التي أنشئت من أجلها فإنها تعمل على تحقيق الإستدامة المالية، وذلك من خلال إقامة الأوقاف، والإعتماد على عوائد تلك الأوقاف لتحقيق الإستقرار المالي لها، بالإضافة لتبرعات المحسنيين رغم قله تلك التبرعات في الوقت الحالي لأسباب مختلفة، بالإضافة للدعم الذي يأتي لها من الوزارة.

ثانياً: حجم الأوقاف في المملكة العربية السعودية

تعد الأوقاف في المملكة العربية السعودية ثروة اقتصادية كبرى يجب الإهتمام بها وتفعيلها للقيام بدورها التنموي التي ساهمت به على مر العصور في بناء الحضارة الإنسانية و الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، وعلى الرغم إتفاق خبراء شؤون الأوقاف على صعوبة تحديد حجم حجم الأوقاف في المملكة بدقة نظراً لعدم وجود قاعدة بيانات وإحصائيات دقيقة يمكن الرجوع إليها لتحديّد حجم الأوقاف الخيرية في المملكة إلا أن حجم الأوقاف في المملكة من أضخم الأوقاف بالعالم الإسلامي، حيث تضم أقدم الأوقاف على مستوى العالم الإسلامي، سواء من حيث الكمية العددية، أو القيمة المالية، ويرجع ذلك إلى التراكم المتوالي للأوقاف طوال العقود الماضية على أرض الحرمين الشريفين. وذلك

بسبب خصوصية المملكة المتمثلة في إحتضانيها الحرمين الشريفين بمكة المكرمة والمدينة المنورة، وهذا جعلها منذ فجر التاريخ الإسلامي إلى وقتنا الحاضر وجهة الواقفين من مختلف بلدان العالم يتسابقون على الوقف فيهما بوجه خاص وفي غيرهما بوجه عام.

ونظراً لهذا الكم العددي الهائل، والتنوع الكيفي الرائع من الأوقاف في المملكة، فقد قامت المملكة العربية السعودية بالمزيد من العناية بهذه الأوقاف تنظيماً، وتشريعاً، وإدارة، وإشرافاً لإحياء دورها الهام والفعال في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، والصحية، وغيرها من المجالات.

ورغم كل الجهود التي تبذل من أجل الإهتمام بالأوقاف وتطويرها وتنميتها إلا أن الأوقاف في المملكة العربية السعودية عانت من مشكلات ومعوقات من أهمها: عدم وجود قاعدة بيانات يمكن الرجوع إليها، أو تقارير

رسمية تثبت حجم تلك الأوقاف، أو دراسات ميدانية توضح عددها. وهذه من التحديات التي تواجه الهيئة العامة للأوقاف التي أوكل إليها تنظيم الأوقاف والمحافظة عليها وتطويرها وتنميتها بما يحقق شروط واقفيها ويعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة.

. لذلك فقامت الهيئة العامة للأوقاف بالمملكة منذ عام 2018م معتمداً على ماتستهدفه رؤية المملكة 2030 بدراسة الوضع الراهن للأوقاف والتحديات والمخاطر التي تواجهها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، والاستعانة بمكاتب إستشارية متخصصة، كما قامت الهيئة بتطويرآلية عمل المقارنات المرجعية وحددت مسارات العمل التي بموجبها ستتمكن الهيئة من أداء مهامها من خلال عدد من الأهداف والمبادرات الإستراتيجية.

1) أعداد الأوقاف بالمملكة العربية السعودية

منذ عام 2018م قامت الهيئة العامة للأوقاف بالمملكة ببناء قواعد بيانات للأوقاف التي تحت نظارتها، وتحديد أرصدتها وإيراداتها، وشروط الواقفين. وقد بلغ إجمالي أعداد أعيان تلك الأوقاف التي تحت نظارة الهيئة نحو 29507 وقف.

أ / تصنيف أعيان الأوقاف التي تحت نظارة الهيئة العامة للأوقاف بالمملكة العربية السعودية.

من خلال بيانات الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) اللذان يوضحان تصنيف أعيان الأوقاف التي تحت نظارة الهيئة العامة للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، ونسبة كلا منهم إلى إجمالي أعداد الأعيان يتبين مايلي:

جدول(1)
تصنيف أعيان الأوقاف التي تحت نظارة الهيئة العامة للأوقاف بالمملكة،
ونسبة كلا منهم إلى إجمالي أعداد الأعيان

الأعداد / التصنيف	أرضي زراعية	أراضي سكنية	شقق	وحدات سكنية	محالات تجارية	إجمالي أعداد أعيان الأوقاف
أعداد كل صنف من أعيان الأوقاف	22613	3803	1012	330	1749	29507
النسبة % من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف (*)	%76.6	%12.9	%3.4	%1.2	%5.9	%100

المصدر: التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف بالمملكة العربية السعودية للعام 2018م.

(*) من إعداد الباحث إستناداً لأعداد أعيان الأوقاف بالجدول.

إن الأراضي الزراعية استحوذت على أعلى نسبة من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف حيث بلغ عددها 22613 ، أي مانسبته 76.6% من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف، ثم تأتي الأراضي السكنية في المرتبة الثانية حيث بلغ عددها 3803 ،أي مانسبته 12.9%من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف، تليها المحالات التجارية في المرتبة الثالثة حيث بلغ عددها 1749 ، أي مانسبته 5.9%من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف، ثم تليها الشقق في المرتبة الرابعة حيث بلغ عددها 1012 أي مانسبته 3.4%من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف، ثم تليها الوحدات السكنية في المرتبة الخامسة والأخيرة حيث بلغ عددها 330 وحدة أي مانسبته 1.2%من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف.

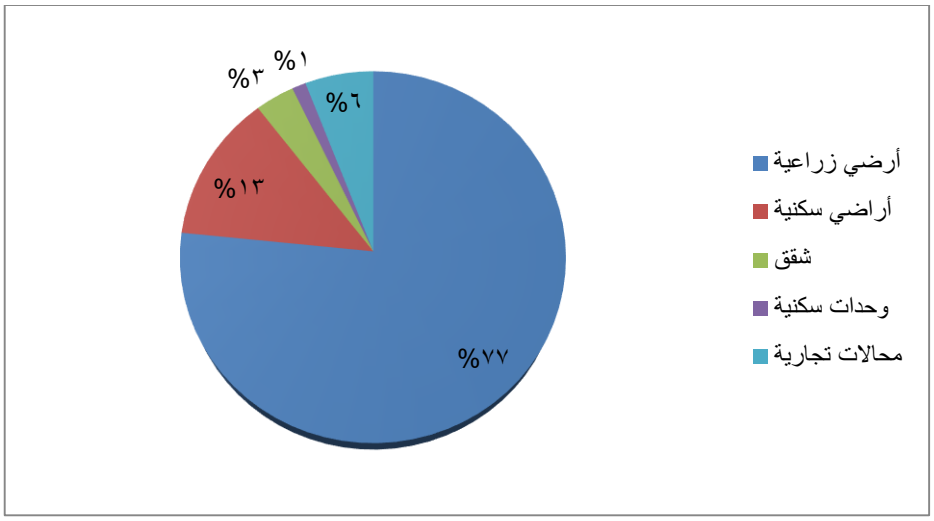

شكل (1)
تصنيف أعيان الأوقاف التي تحت نظارة الهيئة العامة للأوقاف بالمملكة ونسبة كلا منهم
المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

ب / توزيع أصناف أعيان الأوقاف التي تحت نظارة الهيئة العامة للأوقاف بحسب المدن والمناطق بالمملكة

من خلال بيانات الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) اللذان يوضحان توزيع أصناف أعيان الأوقاف التي تحت نظارة الهيئة العامة للأوقاف بحسب المدن والمناطق بالمملكة العربية السعودية، ونسبتها إلى إجمالي أعداد أعيان الأوقاف على النحو التالي:

جدول(2)
توزيع أصناف أعيان الأوقاف التي تحت نظارة الهيئة العامة للأوقاف بحسب المدن والمناطق بالمملكة، ونسبتها إلى إجمالي أعداد أعيان الأوقاف

المناطق/التصنيف	أرضي زراعية	أراضي سكنية	شقق	وحدات سكنية	محالات تجارية	الإجمالي	النسبة % من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف(*)
الرياض	105	86	175	93	174	634	%2.2
مكة المكرمة	787	161	410	73	691	2122	%7.2
المدينة المنورة	69	54	251	80	422	876	%3
القصيم	74	635	6	30	74	819	%2.8
المنطقة الشرقية	264	35	11	11	73	394	%1.3
عسير	15082	74	50	9	68	15283	%51.8
تبوك	ـــ	ـــ	ـــ	2	ـــ	2	%0.01
حائل	ـــ	1432	12	3	16	1463	%5
الحدود الشمالية	ـــ	ـــ	ـــ	4	ـــ	4	%0.014
جازان	4158	1155	0	1	124	5438	%18.4
نجران	48	139	96	5	69	357	%1.2
الباحة	2026	24	ـــ	17	26	2093	%7.1
الجوف	ـــ	8	ـــ	2	12	22	%0.1
الإجمالي						29507	%100

المصدر: التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف بالمملكة العربية السعودية للعام 2018م.
(*) من إعداد الباحث إستناداً لأعداد أعيان الأوقاف بحسب المدن والمناطق بالجدول.

إن منطقة عسير استحوذت على أعلى عدد من أعيان الأوقاف في المرتبة الأولى حيث بلغ عدد الأعيان 15283، أي مانسبته 51.8% من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف، ثم تأتي جازان في المرتبة الثانية حيث بلغ عدد الأعيان 5438،أي مانسبته 18.4% من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف، تليها مكة المكرمة في المرتبة

الثالثة حيث بلغ عدد الأعيان 2122، أي مانسبته 7.2%من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف، تليها الباحة في المرتبة الرابعة حيث بلغ عدد الأعيان 2093، أي
مانسبته 7.1%من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف، ثم تليها حائل في المرتبة الخامسة حيث بلغ عدد الأعيان 1463، أي مانسبته 5%من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف، ثم تليها المدينة المنورة في المرتبة السادسة حيث بلغ عدد الأعيان 876، أي مانسبته 3%من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف، ثم تليها القصيم في المرتبة السابعة حيث بلغ عدد الأعيان 819، أي مانسبته 3%من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف، ثم تليها الرياض في المرتبة الثامنة حيث بلغ عدد الأعيان 634، أي مانسبته 2.2%من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف، ثم تليها المنطقة الشرقية في المرتبة التاسعة حيث بلغ عدد الأعيان 394، أي مانسبته 1.3%من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف، ثم تليها نجران في المرتبة العاشرة حيث بلغ عدد الأعيان 357 ، أي مانسبته1.2%من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف، ثم تليها الجوف في المرتبة الحادية عشر حيث بلغ عدد الأعيان 22، أي مانسبته 0.1%من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف، ثم تليها الحدود الشمالية في المرتبة الثانية عشر حيث بلغ عدد الأعيان 4 ، أي مانسبته 0.014%من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف، ثم تليها تبوك في المرتبة الثالثة عشر حيث بلغ عدد الأعيان 2 ، أي مانسبته 0.01%من إجمالي أعداد أعيان الأوقاف.

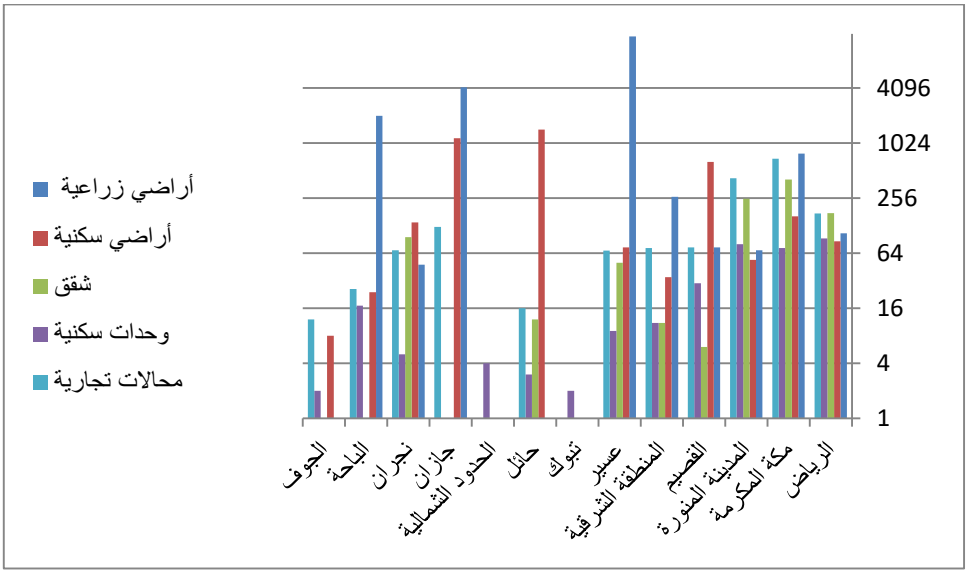

شكل (2)

توزيع أصناف أعيان الأوقاف التي تحت نظارة الهيئة العامة للأوقاف بحسب المدن والمناطق بالمملكة

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

ثالثاً: قيمة الأوقاف في المملكة العربية السعودية وعوائدها

وفقاً لتقديرات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمملكة عام 1438هـ؛ فقد أوضحت أن قيمة الأوقاف العامة في المملكة العربية السعودية يقدر بنحو 54 مليار ريال سعودي، منها 14 مليار ريال سعودي تحت إدارة الهيئة العامة للأوقاف، بينما تقدر قيمة الأوقاف التي تحت إدارة جهات أخرى بمبلغ 40 مليار ريال سعودي، وتهدف الهيئة العامة للأوقاف معتمداً على ماتستهدفه رؤية المملكة 2030 إلى زيادة حجم الأوقاف ليصل إلى 350مليارريال سعودي بحلول عام 2030م(تقرير اقتصاديات الوقف، 1439هـ).

ورغم الحجم الكبير للأوقاف في المملكة العربية السعودية، إلا أن عوائدها منخفضة، حيث لا تتجاوز 5% من حجم الأصول، وبحسب دراسة لقطاع الأوقاف فإن 54% من الأوقاف في المملكة أراضي بيضاء لاتدرعوائد، إضافة إلى أن هناك مجموعة كبيرة من الأوقاف القائمة متهالكة.

وبحسب تقديرات رسمية، فقد قُدّرت قيمة العائدات السنوية التي حققتها الأوقاف العامة في المملكة العربية السعودية بلغت بنحو 326 مليون ريال، والجدول رقم (3) والشكل رقم (3) يبينان ذلك على النحو التالي:-

جدول(3)

عائدات الأوقاف العامة بالمملكة حسب توزيعها الجغرافي ونسبة كلا منهم إلى إجمالي العائدات

(بالمليون ريال)

المدينة / حجم العائدات	مكة المكرمة	المدينة المنورة	جدة	الطائف	مدن أخرى	أسهم الشركات	إجمالي العائدات
حجم العائدات	92	84	64	19	40	27	326
النسبة % من إجمالي العائدات	%28.2	%25.8	%19.6	%5.8	%12.3	%8.3	%100

المصدر: تقرير اقتصاديات الوقف، غرفة تجارة الشرقية، 1439هـ ، ص 34.

إن منطقة مكة المكرمة تحتل المرتبة الأولى بتحقيقها أعلى عائدات، حيث بلغت قيمة ماحققته 92 مليون ريال سعودي،
أي مانسبته 28.2% من إجمالي العائدات، ثم تأتي المدينة المنورة في المرتبة الثانية، حيث بلغت قيمة ماحققته 84 مليون ريال سعودي، أي مانسبته 25.8% من إجمالي العائدات، ثم تأتي جدة في المرتبة الثالثة، حيث بلغت قيمة ماحققته 64 مليون ريال سعودي، أي مانسبته 19.6% من إجمالي العائدات، ثم تأتي المدن الأخرى في المرتبة الرابعة، حيث بلغت قيمة ماحققته 40 مليون ريال سعودي، أي مانسبته 12.3% من إجمالي العائدات، ثم تأتي أسهم الشركات في المرتبة الخامسة، حيث بلغت قيمة ماحققته 27 مليون ريال سعودي، أي مانسبته 8.3% من إجمالي العائدات، ثم تأتي الطائف في المرتبة السادسة والأخيرة، حيث بلغت قيمة ماحققته 19 مليون ريال سعودي، أي مانسبته 5.8% من إجمالي العائدات.

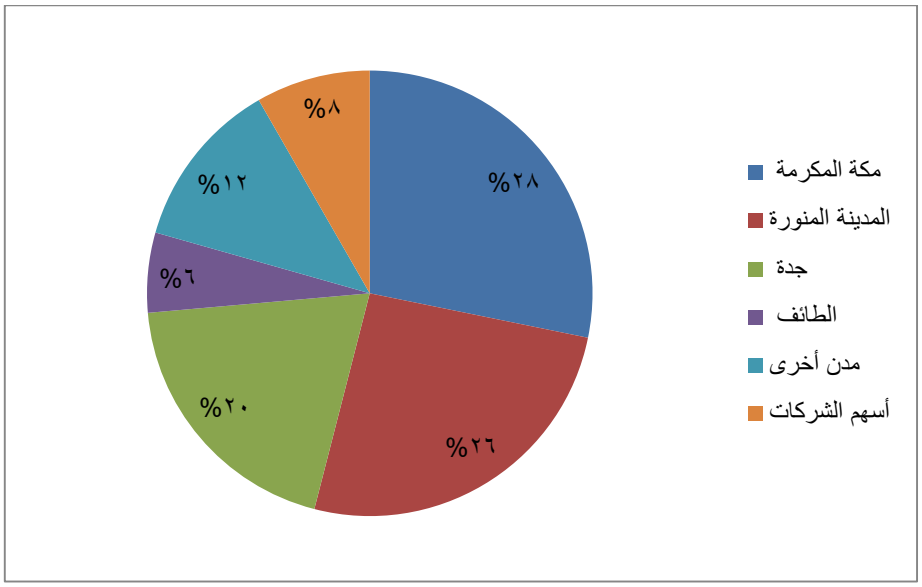

شكل (3)
عائدات الأوقاف العامة بالمملكة حسب توزيعها الجغرافيونسبة كلا منهم إلى إجمالي العائدات
المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

أما ماتم صرفه من تلك العائدات السنوية التي حققتها الأوقاف العامة في المملكة العربية السعودية، نجد أن نسبة ماتم صرفه منها على المجلات المستهدفة بلغ حوالي 13.1%، بينما بلغت نسبة ماتم إعادة استثماره بهدف تنمية الموارد الوقفية بلغت 86.9%.

ويلاحظ أن ماتم صرفه من تلك العائدات قد تم توجيهه لأوجه معينة تقليدية تتمثل في صيانة وترميم المسجد، بالإضافة لخدمة الحرمين الشريفين، وكذلك المساعدات الخيرية، وطباعة الكتب، وإفطار الصائمين، وبعض مناشط الجامعات، بالإضافة إلى المكافأت والمصروفات الإدارية.

وعليه يتضح إن حجم الأوقاف العامة في المملكة العربية السعودية مقارنة بحجم الاقتصاد السعودي وما يملكه من إمكانيات ضخمة يعتبر ضعيف جداً، حيث تبين التقارير أن نسبة مساهمة القطاع غير الربحي الذي يعتمد بدرجة أساسية على الأوقاف في حجم الإنتاج المحلي الإجمالي للمملكة يبلغ 0.3% مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 6% وذلك وفق ما أشارت إليه رؤية المملكة 2030(تقرير اقتصاديات الوقف، 1439هـ).

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

خلصت هذه الدراسة إلى مايلي:

1/ يعد الوقف عملية أصيلة تنبع من إرادة ذاتية من الموقفين، فهو أحد أهم صور الصدقة الجارية، وأن له أثار إيجابية مؤثر وفعالة في شتئ مجالات الحياة الاقتصادية والإجتماعية والبيئية وغيرهم من المجالات.

2/ إن الوقف في المملكة يعد ثروة اقتصادية كبيرة، حيث أن حجم الأوقاف في المملكة يعد من أضخم الأوقاف بالعالم الإسلامي على الرغم من قلة الإحصائيات الدقيقة التي تحدّد حجم الأوقاف في المملكة. نظراً لعدم وجود قاعدة بيانات، أو تقارير رسمية تثبت حجمها، أو دراسات ميدانية توضح عددها.

3/ وفقاً للإحصائيات المتوافرة تنحصر غالبية الاستثمارات الوقفية في المملكة في القطاع العقاري، لذا من المهم تنويع الاستثمارات الوقفية ليغطي قطاعات صناعية وتجارية وأسهم وغيرها،مما يساعد على تحقيق مردود أفضل للمجتمع بشرائحه المختلفة.

4/ أن مجتمع المملكة العربية السعودية لديه مجموعة من الخصائص التي يمكن أن تعزز من نشاط الوقف وأثره في المجتمع، حيث إنها تحتضن الحرمين الشريفين اللذين بهما حجم ضخم من الأوقاف في صور مختلفة أهمها الأوقاف العقارية.

5/ يعد حجم الاقتصاد السعودي ضمن أقوى عشرين اقتصاداً حول العالم، الأمر الذي أكسب المملكة الثقة في إقرار رؤية المملكة 2030، وهى رؤية طموحة تهدف إلى تحويل اقتصاد المملكة من اعتماده على النفط والغاز الطبيعي إلى اقتصاد أكثر تنوعا يعتمد على التنمية المستدامة.

6/ وفي إطار أهداف التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة2030، تسعى المملكة إلى تنويع اقتصادها بما يتجاوز صادرات النفط وخلق فرص عمل مستقبلية بما في ذلك تطوير اقتصاد قائم على المعرفة وتنويع جغرافي للنمو، وزيادة حصة إجمالي الناتج المحلي من القطاع الخاص المنتج (الناتج المحلي الإجمالي) جنباً إلى جنب مع زيادة فعالية الإدارة المحلية.

7/ إن رؤية المملكة 2030 تستهدف إستعادة دور الأوقاف الريادي في التنمية المستدامة، من خلال الوصول بحجم قطاع الأوقاف إلى 350 مليار ريال في العام 2030، ليساهم مع القطاع غير الربحي بنسبة 5% في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: التوصيات

توصي الدراسة بمايلي:

1 ـ العمل على تطوير التشريعات والأنظمة الخاصة بتنظيم نشاط قطاع الأوقاف بالمملكة مما يساعد في تطويرها وتنميتها وتشجع قيام أوقاف جديدة لتتمكن من تحقيق التنمية المستدامة.

2 ـ تقديم الحماية القانونية للأوقاف القائمة للحفاظ عليها، والعمل على إعفاء الواقفين وأموال الوقف من الرسوم الحكومية والخدمية وأي ضريبة القيمة المضافة.

3ـ العمل على تأسيس الشركات التخصصية في إدارة الأوقاف في المملكة، ليتم إدارة الأوقاف بطرق إحترافية، تمكن الأوقاف من القيام بالدور المنوط بها في كافة المجالات وفي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة،

4/ العمل على تشجيع إنشاء الصناديق الاستثمارية الوقفية، بالإضافة لتنظيم إصدار الصكوك الاستثمارية الوقفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

5 ـ تبني بعض الأفكار الإبداعية التي تعمل على زيادة حجم الأوقاف للاستفادة منها ومن عوائدها مثل مبدأ المخصص التنموي في الأوقاف الجديدة بحيث يخصص جزء من العائدات الاستثمارية للوقف لزيادة رأسماله، كذلك المشروعات أو الصناديق الوقفية أو سنابل الخير لتيسير الوقف على الراغبين فيه من متوسطي الدخل.

6 ـ إقرار مبدأ التوقيت في الوقف مثل وقف جزء من إنتاج شركة معينة لمدة محددة، وكذلك الأخذ بمبدأ وقف الخدمات والمنافع.
9 ـ العمل على بناء قاعدة بيانات إحصائية عن الأوقاف في المملكة العربية السعودية، ونشر تقارير إحصائية ومؤشرات اقتصادية دورية عن قطاع الأوقاف وتسهيل الوصول لتلك البيانات والإحصائيات للباحثين والمهتمين بهذا القطاع.
7 ـ ايجاد نظام لتنظيم العلاقة بين الأوقاف والجهات ذات العلاقة، بحيث يعمل هذا النظام على تسهيل إجراءات تسجيل الأوقاف وتطويرها.
8 ـ التاكيد على أن تسجيل الأوقاف يجب أن يكون لدى السلطة القضائية، وليس لدى الجهات التنفيذية، لتوفير الأمان لدى الموقفين.
12/ الاستفادة من التجارب الحديثة الناجحة، سواء كانت محليةً أوإقليمية أوعالمية في مجال استثمار الوقف وتنميته.
10 ـ تشجيع القيام بالأبحاث والدرسات عن الأوقاف، وإقامة المؤتمرات والندوات لتوضيح أهمية الوقف في
11 ـ إشاعة ثقافة إقامة الأوقاف بين أفراد المجتمع من خلال تفعيل دور وسائل الإعلام لاستقطاب أوقاف جديدة.

قائمة المراجع

اولاً: المراجع العربية

1/ إبن قدامة(1414هـ)،''الكافي في فقة الإمام أحمد''، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 250/2.
2/ أبن نجيم(1442هـ)،''النهر الفائق شرح كنز الدقائق''، دار الكتب العلمية ،بيروت، لبنان ، ص 310/3.
3/ البستاني، باسل(2009م)،''جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين''، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، ص 105.
4/ بونقاب، عادل ، وسي ناصر، هاجر(2020م)،''الوقف الإسلامي ودوره في التنمية المحلية المستدامة ''، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد (34)، العدد(3).
5/ حجام، العربي ، و طري ، سميحة(2019م)،''التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات''، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، المجلد (6)، العدد(2)، ص 131 ـ 132.
6/ حيقة، بلخير(2018م)،''الوقف واستثماره في الفقه الإسلامي(نماذج وقفية من ولاية ورقلة)''، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي، معهد العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، الجزائر، ص 19 ـ 22.
7/ الخواجة، محمد علا(2006م)،''العولمة والتنمية المستدامة ''، الدار العربية للعلوم ناشرون، منظمة اليونيسكو والأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط 1، ص 154.
8/ ذيب، أحمد(2016م)،''ماذا يمكن للوقف أن يقدمه للموازنة العامة في الجزائر ـ الأسس والمحددات''، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة الأميرعبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، المجلد (5)، العدد(10)، ص381 ـ 382.
9/ رشيد، يوسفي ، وقلبازة، أمال(2013م)،''واقع تطبيقات نظام الوقف في العالم العربي و معوقات أدائه ـ دراسة حالة العالم العربي و الأنظمة المشابهة في العالم الغربي''، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة،جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ص 12.
10/ الزميع، تركي سليمان ، و الحسيني، عامر محمد(2017م)،''الأوقاف في المملكة العربية السعودية تعزيز الاستدامة والإستثمار في المجتمع ''،مركز البحوث والتواصل المعرفي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، ص 21.
11/ زيادي، أسماء ، و خلوفي، عائشة(2013م)،''المؤسسة الوقفية كألية معاصرة في تحقيق التنمية الاقتصادية : دراسة التجربة الماليزية ''، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي

غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ص 13 ـ 14.
12/ السيد، محمد زكي علي(2000م)،''أبعاد التنمية المستدامة''، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة القاهرة، مصر، ص25.
13/الشربيني، محمد بن أحمد، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، دار إحياء الثراث، بيروت، لبنان، 1432، ص 235.
14/ الشريف، محمد شريف، بشير(2017م)،''تجربة الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز في إدارة استثمارات الأوقاف''، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست ، الجزائر، العدد(11).
15/ صالحي، صالح ، وعمارة، نوال(2014م)،''الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ـ عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف''، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصاد ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر، العدد(1).
16/ صالحي، صالح(2005م)،''الدور الاقتصادي والإجتماعي للقطاع الوقفي''، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد(7)، ص 170.
17/ الصاوي، أحمد، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، دار المعارف، بيروت، لبنان، 1442، ص 97/4.
18/ صقر، عطية عبد الحليم (1998م)،''اقتصاديات الوقف''، دار النهضة العربية ، القاهر، مصر، ص18 –19.
19/ صواحلي، يونس(2017م)،''تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية:التجربة الماليزية.''، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، المجلد (8)، العدد(2)، ص85 – 118 .
20/ طالب، خيرالدين (2015م)،''خصائص الوقف في الشريعة الإسلامية''، مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث، الجامعة العربية الأمريكية، جنين، فلسطين، المجلد (1)، العدد(1)، ص30 - 39.
21/ عبدالجبار، سعد الدين، السعيد، شعبان أعمر ، و علاوي، صفية(2015م)،''الدور الاقتصادي للوقف بالجزائر رؤية محلية لجهاز الوق بولاية الجلفة''، مجلة البديل الاقتصادي، مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد (3)، ص84 - 87.
22/ عطية، عبدالقادر محمد ، ومحمد، أبواليزيد(2007م)،''التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج ''، مكتبة بستان المعرفة ، القاهرة، مصر، ص 137.

23/ عليان، إبراهيم خليل(2013م)،''تطوير الاوقاف الاسلامية و استثمارها ـ تجارب الدول الاخرى''، بحث مقدم لمؤتمر بيت المقدس الإسلامي الرابع(الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي)، فلسطين، ص 15.
23/ علي، عبد القادرعلي(2008م)،''التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي''، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد (77)، ص 15- 16.
25/ فواز، واضح، و رامي، حريد (2017م)،''آليات وصيغ مستحدثة لتنمية موارد الوقف الإسلامي وتحقيق التنمية المستدامة''، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر، العدد(4).
26/ المصباح المنير، مادة (وقف)،(1994م) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 669.
27/ المغربي، محمد الفاتح (2010م)،''دور الوقف في التمويل الاقتصادي''، بحث مقدم للملتقى الدعوي الثالث بالخرطوم، السودان، ص 2.
28/ مغلي، محمد البشير الهاشمي(2002م)،''التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي ''، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث من الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954،الجزائر،العدد (6)، ص 161.

29/ ملاوي، أحمد إبراهيم(2009م)،''دورالوقف في التنمية المستدامة''، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للأوقاف . الوقف الإسلامي، اقتصاد وإدارة وبناء حضارة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ،المملكة العربية السعودية، ص14.
30/ النويران، ثامر(2017م)،''سبل تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي - الوقف الأخضر نموذجاً ''، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، الجزائر، المجلد (8)، العدد(2)، ص 14.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1/ Hasan, Zulkifli , and Abdullah ,Muhammed ,Najib(2008)،'' The Investment Of Waqf Land as an instrument of Muslim¨s economic development in Malaysia'', A paper presented at the Dubai International Conference on Endowments Investment, p:2.
2 / Church, Dennis(م1998)،''Building Sustainable Communities: An opportunity and A vision for a future that'', 1991, EcoIQ Web site, P.3

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1/ أوقاف جامعة الملك سعود ـ على الرابط الالكتروني:
https://endowments.ksu.edu.sa/ar
2/ أوقاف الشيخ صالح الراجحي ـ على الرابط الالكتروني:
http://www.rajhiawqaf.org/ar/Pages/default.aspx
3/ أوقاف جامعة الملك عبد العزيز ـ على الرابط الالكتروني:
https://waqf.kau.edu.sa
4/ شركة أوقاف الشيخ سليمان الراجحي القابضة ـ إدارة الاستثمار ـ على الرابط الالكتروني:
https://www.asrhc.com
5/ المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد) ـ أوقاف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ـ على الرابط الالكتروني:
https://medadcenter.com/articles/1749
6/ الهيئة العامة للأوقاف، على الرابط الالكتروني:
وقف الملك عبدالعزيز /https://www.awqaf.gov.sa/awqaf-sector
7/ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت على الرابط الالكتروني:
https://www.awqaf.org.kw/AR/Pages/HistoryOfWaqf.aspx
8/ وزارة الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية ـ الجمعيات الخيرية ـ على الرابط الالكتروني:
https://hrsd.gov.sa/ar/search/site
9/ وقف نماء المنورة ـ على الرابط الالكتروني:
https://nm.sa

رابعاً: التقارير

1/ تقرير اقتصاديات الوقف، غرفة تجارة الشرقية، المملكة العربية السعودية، 1439هـ.
2/ التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف بالمملكة العربية السعودية للعام 2018م.

الدور الاقتصادي للوقف وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030

The economic role of waqf and the possibility of achieving sustainable development in the kingdom of saudi arabia in accordance with the 2030 vision

Dr. Riffat Fathi Mutawali Yousif
Assistant Professor of Economics - Department of Business Administration –
Shaqra University - the Kingdom of Saudi Arabia
rfmy70@gmail.com: E-mail

Abstract:
This study aims at exploring the The economic role of waqf and the possibility of achieving sustainable development in the kingdom of saudi arabia in accordance with the 2030 vision. Waqf is considered to be one of the crucial resources that can chip in sustainable development. In addition, the nature of Waqf in KSA enables it to partake in the sustainable development. This research paper adapts the descriptive-analytical method which fits most this kind of studies. The results of the research unfold that Waqf has vital and positive effects in all economic facets. Waqf in KSA is a massive economic asset since this country has the greatest Waqf in the entire Islamic world. The 2030 vision targets the restoration of Waqf pioneering role in fulfilling sustainable development. The study discloses some recommendations some of which are the necessity of working on developing laws and systems related to organizing this sector in KSA, a matter that can help in developing and boosting new Waqfs and strengthen its part in procuring sustainable development. Also, it is important to set up data base for Waqf in KSA and periodically publish these statistical reports along with waqf economic signifiers. These data should be available and accessible to researchers and those who are keen on this sector. Specialized Waqf-administering companies should be established to run waqf in a professional way and enable it to undertake the role expected from it in contributing to all the fields and achieving sustainable development in conformity with the 2030 vision.
Key words: kingdom of saudi arabia - Sustainable development – KSA 2030 vision - waqf